الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

محاضرات في مادة علم النحو والصرف

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص لسانيات تطبيقية

إعداد الدكتورة : فهيمة لحلوحي

السنة الجامعية: 2024/2023 م

مقـــدمـــة

بسم الله الرحمان الرحيم ، والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، و الصلاة والسلام الأتمان و الأكملان على خير الأنام سيدنا محمد الأمين الصادق والصدوق. إننا نقدم بهذا الجهد المتواضع لطلبتنا الأعزاء راجين من المولى عزّ و جلّ التوفيق و السداد، والقبول الحسن لهذا العمل الذي نبتغي رضاه أولا و أخيرا، ثمّ إفادة طلبتنا جميعا في كل أقسام اللغة العربية و آدابها، و بعد :

علم النحو العربي من العلوم الجليلة الذي ارتبط ظهوره بدراسة نص الوحي الإلهي المجسد في النص القرآني المنزّل بلسان عربيّ مبين لمّا اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، بإسلام الأعاجم،الذي أدى إلى انتشار ظاهرة اللّحن، والتي تصدى لها العلماء العرب الأفذاذ بقوّة.والغاية من ذلك كلّه، حفظ النص القرآني من ظاهرة اللّحن المتفشيّة في المجتمع الإسلامي .

وهكذا ارتبط الدرس النحوي العربي ، أو علم النحو بالقرآن الكريم ، و قد اتسعت دائرته شيئا فشيئا حتى أدى إلى ظهور عدة مدارس نحوية، كالمدرسة البصرية، والكوفية، والبغدادية، والبغدادية، والأندلسية. وظهور هذه المدارس النحوية أدل الدليل على ازدهار علم النحو، و تبلور معالمه، و نضجه لا سيّما بعد ظهور عدة مؤلفات نحوية ، منها، "الكتاب" لإمام النحاة سيبويه، و"المقتضب " للمبرد، و"الخصائص" لابن جني،و " الجمل " للجرجاني .. و غيرها من أمّات الكتب النحوية التي أسّست و أصّلت لعلم النحو العربي بانتهاج منهج الاستقراء للمدونة التي تتمثل في المسموع، و يتصدرها النص القرآني، وكلام العرب شعره و نثر لاستنباط القاعدة النحوية، وهذا لا يتم بمنأى التحليل والتفسير.وهذه إلماعة دالة على جدلية النص و القاعدة التي انطلق منها النحو العربي . وعلى الرّغم من ذلك، فسرعان ما تغير منحى النحو العربي من التقعيد إلى منحى آخر، وهو اعتبار النحو وسيلة لإفهام النص القرآني فهما صحيحا و سليما لاستنباط الأحكام الإلهية التي أمرنا الله تعالى بالامتثال لها ن و تجسيدها في حياتنا الفردية أو الجماعية على السّواء . فهذا يؤكد العلاقة بين الأحكام النحوية و الأحكام الإلهية . فالنحو أضحى

وسيلة فهم و إفهام للنص القرآني الذي يعد مناط استنباط الأحكام النحوية، من جهة، والأحكام الإلهية، من جهة أخرى .

وما هذه المحاضرات المقدَّمةَ ، تحت عنوان : " محاضرات في مادة علم النحو والصرف"، إلاّ محاولة عرض للدرس اللنّحوي العربي من حيث جهازه المفاهيمي والاصطلاحي للتعريف به، و مسائله، و قواعده، وأحكامه، و أبوابه و ذلك بالمزاوجة بين الجانبين: النظري و التطبيقي .

ومن هذا المنطلق، حاولنا رصد هذه العناصر باعتبارها مهّمة وأساسية في التعريف بعلم النّحو، و قضاياه الأساسية، و المتمثلة في :

ضبط الجهاز المفاهيمي والاصطلاحي لمصطلحات علمية تمثل مفاتيح علمية لاستكناه خبايا علم النحو .

النظر في علم النّحو من خلال منهج علمي يتمثل في الاستقراء والتحليل والتفسير.

التطرق إلى القاعدة النّحوية من حيث مفهومها، وبناؤها، وأنواعها .

تناول ظاهرة مهمّة لها صلة وطيدة بالنحو العربي، وهي ظاهرة الإعراب، وذلك بوصف الإعراب من أهم خصائص اللغة العربية.

تناول الجملة العربية بوصفها موضوع النحو من خلال مقدمات نظرية تمثلت في: تحديد مصطلح الجملة، و تتبع نشأتها و تطورها.

لمّا كان التصنيف من أهم مراحل المنهج العلمي، فقد توقفنا عند معايير تصنيف الجملة العربية عند النحاة العرب القدامى والعلماء العرب المحدثين، ومن أهم المعايير التي استوقفتنا في تصنيف الجملة، معيار المحل الإعرابي الذي أبدع فيه ابن هشام في كتابه " المغني اللبيب " الجزء الثاني.

التطرق إلى أهم باب من الأبواب النحوية ألا وهو " باب ما الكلم من العربية " في التراث النحوي العربي، و كذلك عند العلماء العرب المحدثين، من خلال النظر في معايير تصنيف الكلم العربي من جهة، و تحديد أنواعه من جهة أخرى.

هذا، و يتكئ هذا العمل على منهج علمي يتمثل في الجمع بين المنهج الوصفي في رصد الظواهر النحوية، و وصفها، و المنهج التاريخي من حيث تتبع وتقصي تطور علم النحو العربي في المفهوم و المصطلح .. و يغترف هذا العمل من مادة علمية متخصصة و متنوعة تجمع بين الكتب النحوية التراثية، و الكتب النحوية الحديثة حتى يكون هذا العمل علميا و مثمرا و مفيدا للدارس و البحث على حدّ سواء.

المحاضرة الأولى:

مقدمات نظرية

نشأة مصطلح النحو في التراث النحوي العربي

لم تستعمل العرب الأوائل مصطلح، ولا نحاتهم في مناقشاتهم، ومحاوراتهم، ولكنهم يعبرون عنه باصطلاحات أخرى، هي: العربية، والكلام، واللحن، والإعراب، والمجاز. فكانت هذه الألفاظ متداولة عند نحاة القرن الأول الهجري، وأوائل القرن الثاني الهجري. والدليل على ذلك، أن الرعيل الأول من النحاة أمثال؛ أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، ويحي بن يعمر العذواني، وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، وعبد الرحمن بن هرمز، لم يؤثر عنهم استعمال لفظ النحو كمصطلح قط.

وهذا أمر طبيعي؛ لأن علم النحو نشأ نشأة طبيعية (فطرية) شأنه في ذلك شأن سائر العلوم الأخرى .

وأول من استعمل لفظ النحو كمصطلح نحوي هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ)، وعلى حد عبارة صاحب الطبقات، هو " أول من بَعَجَ لفظ النحو، ومدّ القياس والعلل ". [1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول، بأن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو من سنّ مصطلح النحو، كما أنه قد أسس النحو على القياس، فهو بهذا، قد رسم حدودا واضحة لمسار النحو؛ لأن " النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ". [2]

وقد وصفه أبو الطيب اللغوي، بقوله: " كان يقال: عبد الله بن أبي إسحاق أعلم أهل

---

[1] – ينظر: الزبيدي (محمد بن الحسن أبو الفضل إبراهيم الأندلسي) (379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف، ط2، مصر، (دت)، ص 417.

ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، ج1، ص 12.

[2] – الفارسي (أبو علي)، التكملة، تح: كاظم المرجان، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، (دط)، 1981، ص181.

البصرة، وأعقلهم، فرّع النحو وأقامه ". [1]

إن الحديث عن النحو يستدعي الحديث عن اللغة؛ فـ" اعلم أن اللغة اسم جنس للكلام – المنطوق والمكتوب – وأن النحو يعني العلم الذي يفيد ذلك الكلام بقوانين وأحكام خاصة، وكلاهما يعتمد على الآخر، فليس ثمة لغة بلا نحو، ويستحيل أن يقوم نحو بلا لغة ".[2]

النحو في اللغة:

للفظة "النحو" في اللغة معان عدة، وقد أجمعها الإمام الداودي في هذين البيتين الشعريين:

للنـــحو سبعُ مـــعانٍ قد أتـــت لغةً جمعتُهـا ضمـــن بيـتٍ مُفردٍ كمُل.

"قصدٌ"، و"مِثلٌ"، و"مِقدارٌ"، و"ناحيةٌ" "نوع"، و"بعض"، و"حرف" فاحفظ أمثلا.[3]

قصة النحو:

النحو علم، جاءت تسميته من قصة ابنة أبي الأسود الدؤلي لما سمعها تقول: " ما أشدُّ الحرِّ". فقال لها: "الرّمضاء في الهاجرة يا بنية ". فقالت: " لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من شدة الحر". فقال لها: " فقولي إذًا ما أشدَّ الحرَّ ". [4]

---

[1] – ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات)، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1971م، ص

أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، القاهرة، (دط)، مصر، 1430هـ.

[2] _

[3] –الخذري، حاشية الخذري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط : يوسف محمد الشيخ البقاعي، الناشر، دار الفكر ، بيروت، ط1، لبنان، 2003، ج1، ص15.

[4] –ينظر: الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، لبنان، 1984م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء ، تحقيق: حسين أسد وآخرون، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ – 1985م ، ج4.

ومن ثم وضع كتابا، ثم قال لهم: " انحوا هذا النحو؛ أي اقصدوه، والنحو القصد، فسمي لذلك النحو".[1]

يلخص الزجاجي في كتابه "الإيضاح" الفرق بين اللغة والنحو والإعراب، فيقول: " النحو اسم لهذا الجنس من العلم، والإعراب أصله البيان ".[2]

هذا ابن جني يفرق بين علمي الصرف والنحو في مصنفه، فيقول: " التصريف (الصرف) إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ".[3]

وحاصل الكلام؛ انتقل لفظ النحو من المعنى المعجمي (القصد، الطريق) إلى المعنى الاصطلاحي، كعلم قائم بذاته له قواعده، وضوابطه، وأقيسته الخاصة لما كان في قصور الطبقتين الأولى والثانية لا يتجاوز المعنى المعجمي. بينما الطبقة الثالثة البصرية وعبقريتها قد عرفته بفضل الحضرمي (بن أبي إسحاق) الذي استطاع أن ينقله هذه النقلة المعرفية ليعبر به بوضوح من علم العربية، على حين أصبح الإعراب جزءا داخلا فيه لا مرادفا له كما كان من قبل.

النحو في الاصطلاح:

يعرفه السيد الشريف الجرجاني في كتابه "التعريفات" بأنه "علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء، وغيرهما".

---

[1] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، لبنان، 1414هـ/1993م، ج4.

[2] – الزجاجي (أبو القاسم 337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، لبنان، 1399هـ/1979م، ص95.

[3] –ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (دط)، (دت)، ج1، ص34.

وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده ".[1]

يفهم من هذا القول، أن النحو علم (نظري، البحث في فلسفته)، موضوعه التراكيب العربية، وأحوالها من حيث الإعراب والبناء، فالإعراب فرع من النحو.

النحو علم له قواعده الخاصة، وقوانينه الضابطة له.

النحو علم يقوم بعلم الصرف من خلال النظر في أحوال الكلم المفرد من حيث الإعلال وغيره.

النحو علم بأصول (كلام العرب) يقوم على الاستقراء والقياس.

بالنحو يميز صحة الكلام من فساده، المعيارية (الصح / الخطأ).

مصطلح النحو في اصطلاح النحاة القدامى:

أول نحوي عربي عرّف مصطلح النحو ابن السراج (316هـ) في (أصوله) بأنه: " علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب".[2]

ويذهب هذا المذهب ابن علي الفارسي (377هـ) في حده النحو بأنه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".[3]

وهذا ابن جني (392هـ) في "خصائصه". يقول: "النحو: هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسبة، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة.

---

[1] – الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (دط)، (دت)، ص

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، لبنان، 1988م، ج1.

[3] – الفارسي (أبو علي)، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، لبنان، 1416هـ/1996م، ص60.

وأصله مصدر نحَوتُ بمعنى قصَدتُ، ثم خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم".[1]

يستشف من هذا القول؛ أن النحو علم يتقوم بعلمي الصرف والإعراب، فهما جزآن داخلان في علم النحو.

ومن ثم، فالنحو في مفهومه العام علم وضرب من المعرفة؛ أي أن المعرفة النحوية ذات صلة بمجالي علم الصرف والإعراب.

ومن ثم، فموضوع علم النحو هو الأحكام التركيبية الإعرابية التي تتلخص في هذه المعاني النحوية الوظيفية الخاصة:

"الفاعلية"، و"المفعولية"، و"الإضافة".

أما صاحب "البديع" فيرى أن النحو صناعة، بقوله: "النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد".[2]

المراد بالنحو صناعة علمية التي يعرف بها أحوال كلام العرب بالاستقراء.

وهكذا ارتبط حدّ النحو عند النحاة القدامى المتقدمين بالاستقراء.

وابن عصفور الإشبيلي (669هـ) في كتابه: "مثلُ المقترب" يقولك: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".[3]

وهكذا استقر هذا المفهوم للنحو عند الرعيل الأول من النحاة وشاع حتى عند علماء أصول الفقه باعتبارهم "نحاة وزيادة". فيعرفه ابن حزم الظاهري الأندلسي (456هـ) بأنه:

---

[1] –ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

[2] – ينظر: السيوطي (أبو بكر جلال الدين 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، تعليق: سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، (دط)، 1426هـ، 2006 م، ص26.

[3] – ابن عصفور الاشبيلي، مثُل المقرب، تح: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، مصر، 1427هـ/2006م، ص45.

"ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن الكريم، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ".[1]

أما الغزالي (505هـ) فيرى أن النحو " يُفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه ".[2]

خلاصة الخلاصة؛ إن ارتباط النحو بالاستقراء يؤكد أصالة النحو العربي. ويضاق إلى هذا؛ أن النحو يتموقع بين الصناعة العلمية والمعرفة النحوية.

واللافت للانتباه، ههنا، أن النحاة القدامى المتأخرين قد حادوا عن منحى النحاة المتقدمين فجاءوا بمذاهبهم في الاختصار فكان عملهم منصبا على الشروح والتعليقات على المؤلفات الأولى، فصار النحو نظما في أراجيز، منها "ألفية ابن مالك"، و" ألفية ابن معط"، لتغير الظروف.

وهكذا تغير النحو من مفهوم العلم (صناعة علمية) إلى مفهوم جديد هو النحو التعليمي (التطبيقي). فكان ديدنهم التيسير لأن الغاية تعليمية بحتة.

ومن زاوية هذا النظر، يعرف النحو بأنه "علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء". [3]

---

[1] – ينظر: ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة القاهرة، مصر ، (دط)، (دت)، ج2، ص693.

[2] – ينظر: الغزالي أبو حامد محمد(505هـ)، المستصفى في علم الأصول، مطبعة بولاق، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، لبنان، ج1، 1413هـ، ج2، ص 352.

المنخول، تح : محمد حسن هيتو، دمشق، ط2، سوريا، (دت)، ص 79 وما بعدها.

[3] – ينظر: الصبان أبو العرفان محمد، حاشية الصبان على الأشموني على شرح ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر ، (دط)، (دت).، ج1، ص 16.

خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسم عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (دط)، (دت)، ج1، ص14.

حاشية الخذري على ابن عقيل، ج1، ص11.

فهذا الزجاجي (337هـ) يعرفه بأنه "معرفة الإعراب والبناء". فصار النحو مرادفا للإعراب، وقيل: "ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوا سماعا، لأن الغرض طلب واحد".[1]

وهناك من يرى أن "النحو قسيم الصرف".[2]

وهكذا أصبح النحو في مفهومه الضيق عند النحاة المتأخرين مرادفا للإعراب أو الصرف، لانحصار الغاية من النحو في التعليم لإصلاح الألسن. وبهذا التحول في المفهوم والمسار يغدو النحو نحوا تعليميا (تطبيقيا).

---

[1] – ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص91.

[2] – ينظر: الصبان (محمد بن علي 1206هـ)، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعين، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، (دط)، 2022م، ج1، ص16.

المحاضرة الثانية:

النحو العربي بين الاستقراء والتفسير

الاستقراء: يعد الاستقراء أحد مراحل التفكير العلمي في أي علم، سواء العلوم التجريبية، أو العلوم الإنسانية (علم اللغة، علم النحو). والاستقراء ذو صلة وطيدة بالمنهج الوصفي، فهو آليته.

الاستقراء في اللغة والاصطلاح:

ورد في اللسان: "قرا الأمر واقتراه: تتبعه.. وقروت البلاد قروا، وقريتها قريا، واستقريتها إذا تتبعتها تخرج من أرض إلى أرض".[1]

والاستقراء: مصدر وزنه (الاستفعال)، وفعله المجرد (قرا) بمعنى تتبع.

واللافت للانتباه، أن النحاة لم يعرفوا الاستقراء تعريفا اصطلاحيا، لعله اكتفوا بتعريف النحو – كما سبقت الإشارة – لأن مفهوم النحو في مفهومهم علم مستخرج من استقراء كلام العرب.

لكن هناك من حاول حدّ الاستقراء في تصور النحاة بأنه " تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي" [2]، وبإمعان الفكر في هذا الحد يتبين أنه مستوحى من تعريفات الأصوليين "علماء أصول الفقه" للاستقراء.

وحاصل الكلام، فالنحاة القدماء "المتقدمون" قد اعتمدوا المنهج الاستقرائي في وضع أصول النحو العربي، وقواعده، وقوانينه.

إذ أنه منهج قديم يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأصيلة، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة. وكان للجهد العظيم الذي بذله

---

[1] – ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، ط1، لبنان، 1997م، مادة قرا، مج 15، ص175.

[2] – محمد بن عبد العزيز العامريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (دط)، 2011م، ص15.

العلماء وهم يدونون اللغة ويجمعون نصوصها أثر كبير في تذليل سبل استقراءهم للغة. [1]

أنواع الاستقراء:

الحديث عن الاستقراء يستدعي الحديث عن النحو العربي بين الصناعة والمعرفة، الأصل في النحو هو صناعة علمية تقوم على الاستقراء لنماذج من موضوع البحث، وتعرف هذه النماذج بالنسبة للنحو باسم المسموع. وعند الوصول إلى نتائج الملاحظة للمسموع يفترض صدق هذه النتائج على غير ما سمع من كلام العرب من خلال قياس غير المسموع على المسموع. وعليه؛ فالاستقراء يتمظهر في نوعين هما على النحو الآتي:

1-الاستقراء الناقص: وهو بعبارة النحاة " إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاكتفاء بالقليل عن الكثير" لأن " إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال". [2]

2-الاستقراء التام: وهو " العد والإحصاء (...) عند عدّ الكلمات الدخيلة في اللغة" [3]. فالاستقراء التام يعتمد على حصر جميع الجزئيات. فأنت ترى في الدخيل كل الدخيل، وفي الغريب كل الغريب. وهذا النوع من الاستقراء ذو صلة بالمعرفة.

شروط الاستقراء:

1- ارتباط الاستقراء بالواقع اللغوي.

2- انبناء الاستقراء على النصوص الفصيحة.

---

[1] – ينظر: عدنان محمد سلمان، الاستقراء في النحو العربي، مجلة المجمع العراقي، م 35، ج3، ص142.

[2] – تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب الحديث، عمان ، الأردن، (دط)، 1420هـ/2000م، ص14-15.

[3] – المرجع نفسه، ص215.

3- تقييد الاستقراء بمحددات زمانية ومكانية، وانتقاء القبائل . [1]

أهدف الاستقراء النحوي في العربية:

يروم الاستقراء تقنين نحو للعربية يتوافق مع عربية القرآن الكريم التي تمثل العربية الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم وتباعد أماكن سكناهم داخل الجزيرة العربية بدليل فهم العرب العام لنص القرآن الكريم. [2]

بدايات الاستقراء:

لعل بداياته تعود إلى عمل منسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فيما رواه أبو الأسود الدؤلي (69هـ)، في قوله: " دخلت على علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – فرأيته مطرقا متفكرا. فقلت: فيما تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنني سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية. فقلت: إن فعلت ذلك أحييتنا، ثم بقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد ثلاث، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن معنى في المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل". [3]

يُتلمس في هذا القول، أن بداية الاستقراء النحوي كانت في مبحث أقسام الكلم في العربية الذي اتخذه النحاة فيما بعد فاتحة مهاد في مؤلفاتهم النحوية. كما بين أنواع (الاسم والفعل والحرف) وحدد كل نوع على حدة للتمييز بينها.

---

[1] – ينظر: تمام حسان، الأصول، 217.

[2] – ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ، الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، الأردن، 2002، ص 55-65. (بتصرف).

[3] – ينظر: أصول التفكير النحوي، أبو علي المكارم، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، مصر، 2007م

التفسير النحوي: [1]

في التفكير العلمي التفسير يصاحب الاستقراء للظواهر وتحليلها وتعليلها. والمراد بالتفسير في اصطلاح النحاة تفسير الأحكام النحوية.

والحكم النحوي في عرف النحاة هو كل ما يثبت للكلمة أو التركيب من إعراب أو بناء، أو تقديم أو تأخير، أو حذف أو ذكر، أو تعريف أو تنكير، مما يجعله على سمت كلام العرب.

سلك النحاة في تصنيف الأحكام، وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج الاستقراء، وجمع المتشابهات، وملاحظة اختلاف الجزئيات، تم تصنيف الأحكام في ضوء المادة اللغوية المسموعة أو المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يتعلق بالكم، وأخرى ترتبط بالكيف (النوع). ومن ثم انقسم الحكم النحوي إلى هذه الأقسام:

1- واجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.

2- ممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب.

3- حسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، ومثاله قول الشاعر:

4- وإن أتاه خليل يوم مسألة *** يقول: لا غائب مالي ولا حرام

5- قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع، كقول الشاعر:

6- يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ *** إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرعُ

7- خلاف الأولى: ومثاله تقديم المفعول في نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ " لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه".

8- جائز على السواء: ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

---

[1] – ينظر: طه محسن، التفسير في الدرس النحوي: مستوياته وأدواته وأساليبه، كحلية اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، شبكة الألوكة/ مكتبة ألوكة، 1427هـ/2006م.

المحاضرة الثالثة:

القاعدة النحوية:

مفهومها، بناؤها، أنواعها

يرتكز النحو العربي في تشكله على ركيزتين أساسيتين، هما: الوصف بالاستقراء بطريق السماع و النقل (الرواية)، و التفسير. فكان الوصف يتمثل في تجريد القواعد من خلال استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة. و أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تسويغ القاعدة النحوية المستنبطة من النص اللغوي .

ومن منطلقات النحو العربي و تقعيده تأصيل القاعدة النحوية على كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم .

وهذا مسلك لغوي علمي يعتد به . فالنص اللغوي الحي المعيش يتسق مع المعايير التي ارتضاها النحاة ، وهي قيود القبيلة، و الزمان و المكان، و المتكلم .

أولا: مفهوم القاعدة

عموما تعرف القاعدة بأنها " الشكل الذي تنتظم فيه المفاهيم، من مفاهيم نحوية أو صرفية بلاغية أو إملائية أو عروضية أو خطية. و هي الأساس الذي يحتوي على الأحكام الكافية لوصف الظواهر اللغوية المنتمية إليها".[1]

وتأسيسا عليه، فإن اللغة العربية تشمل العديد من القواعد التي يمكن أن تدرج ضمن إطارين رئيسيين، هما: الصرف و النحو. وهذا ما سيتم توضيحه في هذه المحاضرة.

أ – القاعدة في اللغة

ورد في اللسان أن " القاعدة أصل الأس، و القواعد الأساس. و قواعد البيت أساسه. يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (127)﴾ " (البقرة).

---

[1] – ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، مادة قعد، ص171.

الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، لبنان، 1419هـ/1998م، ص722.

و فيما روى عن الزجاجي أنه قال: " القواعد أساطين البناء التي تعمده، و قواعد الهودج ..." [1].

نستنتج من هذا القول، أن كلمة القاعدة تعني الأساس و الأساطين في كل شيء .

ب – القاعدة في الاصطلاح

الحق أن لفظ القاعدة كمصطلح نحوي لم يرد في المؤلفات النحوية. في حين تعج كتب المنطق، و علم الأصول بتعريفات القاعدة. و يرجح هذا بسعي النحاة إلى مباشرة الحكم النحوي بعيدا عن التنظير تساوقا مع هدفهم في تحصين الألسنة من اللحن الذي كان السبب المباشر في نشوء النحو العربي.

هذا، وتتجاذب القاعدة النحوية ثلاثة مصطلحات أساسية عند أهل العلم والاختصاص، هي كالآتي:

1– القضية: ورد في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني أن " القاعدة هي قضية كلية منطقية على جزئياتها " [2].

وحديثا هناك من يرى أن القاعدة " القاعدة قضية كلية تدخل تحتها جزئيات كثيرة . وتحيط بالفروع و المسائل من الأبواب المتفرقة ...و القاعدة إما أن تنطبق على جميع الفروع التي تدخل تحتها .. و إما أن تشمل غالبا الجزئيات أو أكثرها "[3].

---

[1] – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة قعد، ج3، ص361.

الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، لبنان، 1404هـ/1984م، (مادة قعد)، ج2، 255.

[2] – الجرجاني ، التعريفات، مادة قعد، ص

[3] – محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع4، ص12–13.

2 – الأمر: نقل ابن النجار (972 هـ) عن السبكي (756 هـ) قوله : " القاعدة هي أمر كلي ينطبق على جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها ." [1].

ويعرفها الفيومي في معجمه بقوله: "القاعدة هي الأمر الكلي المنطبق على جزئيات" [2].

3- الحكم: لقد ورد في قولهم أن القاعدة هي " حكم أكثر ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه ."

يستخلص مما تقدم ذكره أن القاعدة تعتبر قضية / أمر / حكم .

- توصيف هذه الكلمات بالكلية أو الكلي.

- اشتمالها على جزئيات تندرج تحتها .

ومما يلاحظ فيما سبق ذكره، ارتباط حد القاعدة بالحكم، أو أنها الحكم، أو أن القاعدة هي ذات لحكم. أما حدها بأنها قضية/ أمر فيلحظ أنها مشتملة على الحكم، ووسيلة للتعبير عنه. و المراد بالجزئيات موضوع القاعدة .

هذا، و يعرف (أمين السيد) القاعدة بأنها " حكم كلي مستنبط من نماذج كثيرة من كلام العرب لكي يطبق على ما يماثل هذه النماذج من كلامنا. و ذلك كقول النحويين: " الفاعل مرفوع "، فهم قد استنبطوا هذه القاعدة من استقرائهم كلام العرب حيث وجدوا أن الفاعل مرفوع فيه. فاتفقوا على تطبيق هذه القاعدة على ما يجد من كلام العرب " [3].

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص74.

[2] – المرجع نفسه، ******

[3] – أمين السيد، في علام النحو، ج1، ص14.

وتعرف القاعدة النحوية – أيضا – بأنها " حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب، و استخلاص الظواهر اللغوية. و حاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعا " [1].

– القاعدة هي – أيضا – هي ما قرره النحاة من أحكام و ضوابط في أبواب النحو المختلفة في: المرفوعات و المنصوبات و المجرورات، و غيرها .

ومن هنا، فالقاعدة النحوية " بمعناها الواسع هي جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي، و تعد قانونا أو معيارا ينبغي القياس عليه. وتوليد النظام في ضوئه . ويمكّن متعلم اللغة من غايته " [2].

– القاعدة النحوية هي "الحكم الكلي الذي يتوصل به إلى معرفة كيفية نطق العرب لكلامها، و تقليدهم في ذلك." [3]

أما القاعدة في الدراسة الوصفية فهي " وصف جهات الاشتراك بوجود ما يخالفها، لأنها تعترف بتطور اللغة ."

عموما، القاعدة النحوية مبنية على الاستقراء، و ذلك انطلاقا من ملاحظة اللغة في حد ذاتها. أو الظواهر اللغوية المختلفة التي يقرها الاستعمال الشائع للسان ما".

ثانيا: بناء القاعدة (عناصرها)

تتبني القاعدة النحوية على ثلاثة عناصر هي بمنزلة شروط لما يجب أن يكون عليه مضمونه، و هي كالآتي:

---

[1] – إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، دكتوراه (مخطوط)، قسم النحو والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2000م، ص03.

[2] – محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص28.

[3] – ينظر: الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، 1430هـ/2009م، ص256.

أ – العموم: يحيل وصف القاعدة بالكلية على الاطراد، وهو في الحقيقة أصل فيها. ومن ثم، فمعنى العموم أن تستوعب كل العناصر المشاركة لها في الحكم جامعة لها، ومانعة غيرها من الاشتراك، وشاملة لعناصر أخرى متوافقة معها في الحكم".[1] فتكون بذلك متتابعة يتبع بعض فروعها بعضا في الحكم الجامع مستمرة التتابع غير متوقفة جارية في سريانها وانطباقها؛ أي كلما جد من الحوادث ما هو نظير لجزئياتها إلا واندرج معها في حكمها الجامع مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها."بالاطراد يتحقق صدق في مصادرها و تطبيقاتها، ويضفي عليها سمتي الضبط و العموم. ذلك أن غاية النحاة اطراد قواعدهم المستنبطة من كلام العرب. ولتحقيق هذه الغاية سلك النحاة عدة طرق منها:

– بناء القواعد النحوية على الكثير الوارد عن العرب .

– تحديد المادة اللغوية زمانا و مكانا ضمن التجانس .

– اعتبار القواعد قوانين تثبت المطرد و تسوغ الشارد عنها لوجود ما يخالفها لأنها تعترف بتطور.

ب– التجريد: ومعناه في القاعدة اشتمالها على حكم مجرد عن الارتباط بجزئية بعينها. و بعبارة أخرى "أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعا جامعا مستوعبا صالحا للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلته من غير أن يكون خاصا ببعضها دون بعض، لأنه إذا كان خاصا بعين الجزئية لا بموضوعها و علتها لم تقم حينئذ قاعدة. وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك " .[2]و من هنا كان التجريد هو ما يكسب القاعدة الاستحقاق، ومن أمثلة ذلك للتوضيح:

---

[1] – الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص264–265.

[2] – الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص266.

– قاعدة (1): "الفروع هي التي تحتاج إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة."

(كما قال السيوطي) [1]. ومن ذلك أيضا (قول شارح الكافية) " التركيب فرع الإفراد" و "الأصل في الأسماء التنكير" [2]، و يقول صاحب البديع في علم العربية: [3] "الأصل في الأسماء التذكير.

قاعدة (2): " لا يجمع بين علامتين متفقتين." و تتفرع عن هذه القواعد " حرف الجر لا يدخل على حرف الجر." و" لا يدخل قسم على قسم." كما قال صاحب (سر صناعة الإعراب) .

ج – **إحكام الصياغة و جودة السبك** : تكمن أهمية هذا العنصر في إكساب دلالة القاعدة النحوية قوتها، و مدى استيعابها للجزئيات و مدى انطباقها على الأمثلة المندرجة تحتها والمتحققة فيها. ولتحقيق ذلك " وجب صياغتها في عبارة موجزة ذات قدرة على تحديد الشمول و العموم و الاستغراق حتى يسهل حفظها، و استيعاب دلالتها ".[4]

تلكم هي أهم عناصر بناء القاعدة النحوية .

*** الفرق بين القاعدة النحوية و التقعيد النحوي**

يستحسن قبل تحديد الفرق بين المصطلحين تعريف مصطلح التقعيد النحوي. يعرفه عبد القادر المهيري بأنه " تلك الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم بحصر الثوابت فيها، و غض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامنا للتبليغ

---

[1] – ينظر: السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت) ، ج1، ص319.

[2] – ينظر: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص106.

[3] – ينظر: ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج، ص***

[4] – ينظر: الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص267.

في كل الحالات. و من هنا كان التقعيد رهين الاستعمال صادرا عنه موفرا لأسباب الكلام ومقاييسه. ممكّنًا المتكلم من دليل يقتدي به، و مرجع يحتكم إليه، ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي ".[1]

هذا، و يعتبر التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث أساسها وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو المقصد ينتهي إليه التقعيد، وغايته القاعدة. "و يكون التقعيد بضم شعث المسائل تحت قواعد جامعة تبنى " على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل. ووضع المطرد منها في صورة قانون أو يعبر عنه بالقاعدة النحوية".[2]

لقد بات – إذن – التفريق بين القاعدة النحوية و التقعيد النحوي ضرورة منهجية يقتضيها التفريق بين العلم ووسائل إنتاجه و نقده. و بهذا فـ " القاعدة تختلف عن التقعيد، إذ يهدف هذا الأخير إلى تقديم الضوابط و الأسس التي يتم بمقتضاها وضع القاعدة." ويضاف إلى هذا أن القاعدة هي " بيان للنظام النحوي، والتقعيد منهج للنحاة يسلكونه في سبيل الوصول إلى ذلك، حيث يمثل طريقة بحثية في أساسها و مرجعها".[3]

– التقعيد هو " عملية وضع القواعد أي استخراجها و استخلاصها من الظواهر اللغوية و جعلها أحكاما كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة."

أما القاعدة فهي هناك في اللغة شئنا أم لم نشأ أدركها الناس أم لم يدركها. و تتحقق القاعدة المعنية في الظواهر التي تسلك مسلكا واحدا مطردا و التي تتماثل في السلوك في سياقها المعني، وتقوم بوظائف واحدة ".[4]

---

[1] – ينظر:السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ/1984م، ص102.

[2] – ينظر: الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص256.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص57.

[4] – ينظر: الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص257.

وحاصل الكلام، فالتقعيد النحوي هو المنهج الذي يتقوم به علم النحو العربي في تقعيد كلام العرب. وهو منهج معياري مداره على ثنائية الصواب و الخطأ، وهدفه تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد. وأما القاعدة النحوية فهي نتيجة التقعيد وخلاصته في صياغة الضوابط و الشروط و المحددات. وهي بذلك الوصف، وتمثل صدق الفروض شأنها شأن الفرق بين علم النحو ونظرية النحو. وأما العلاقة بينهما – القاعدة و التقعيد – فهي علاقة الجزء بالكل، و من ثم، فالتقعيد وسيلة و القاعدة غاية.

*** الفرق بين القاعدة النحوية و الحكم النحوي**

بعد حدّ القاعدة النحوية و الحكم النحوي تبين لنا أن هناك ثمة فرق دقيق بينهما، فإذا كانت القاعدة النحوية هي ضبط لخصائص الاستعمال اللغوي و تقنينه و تعريفه فإن الحكم النحوي هو تقدير للاستعمال وبيان موافقته للغة المثلى من حيث الوجوب أو المنع، و من حيث الحسن أو القبح، و من حيث الجواز على السواء أو خلاف الأولى. [1]

وإذا كانت القاعدة تمثل الجانب الوصفي في النحو العربي فإن الحكم يمثل الجانب المعياري فيه. مثلا، إذا قلنا: " كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، فهذه قاعدة نحوية. و إذا قلنا وجوب رفع الفاعل و نصب المفعول وامتناع العكس، فهذا حكم نحوي.

ويدخل في الحكم تحسين الاستعمال أو تقبيحه بحسب قربه من الفصاحة أو بعده عنها، و كذا تجويزه على السواء، أو بيان أنه خلاف الأولى.[2]

---

[1] – ينظر: مجمع اللغة العربية، الفرق بين القاعدة النحوية والحكم النحوي، الأمة الثقافية، مكة المكرمة، 13 أكتوبر 2020، Https://arc.alomah.net.

[2] – ينظر: الموقع السابق.

ثالثا: أنواع القاعدة النحوية:

إن الشائع والمتداول في كتب النحو التعليمي هو شيوع و تداول القواعد الضابطة للنظام اللغوي، والمتمثلة في أبواب النحو و مسائله و قضاياه. و في المقابل تشيع في كتب الأصول والخلاف النحوي و إعراب القرآن قواعد أخرى، هي " مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي، أي مجموع القواعد و الأسس التي يرتكز عليها في أوجها التحليل النحوي من حيث الترجيح أو التضعيف أو الرفض، لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديد الوجه المناسب. و تتعلق بقضايا السماع و الأصل أو آراء النحاة، أو المعنى، أو القياس".[1]

ويسمى هذا النوع من القواعد (قواعد التوجيه). وهي جزء من المنهج، منهج التقعيد. ومن صنيع (صنع) النحاة . في حين أن قواعد الأحكام (قواعد الأبواب) هي جزء من اللغة. ولعل تمام حسان هو أول من أطلق عليها هذه التسمية (قواعد التوجيه).

ومن هنا، فالقواعد النحوية نوعان، هما: " قواعد الأحكام " و" قواعد التوجيه ".[2]

تمثل قواعد الأحكام النظام النحوي للغة، أي أن لها صلة باللغة. وأما قواعد التوجيه فلها صلة بمنهج التقعيد، و الغاية منها وصف الظاهرة النحوية و تفسيرها.

هذا، و المراد بالتوجيه " ذكر الحالات و المواضع الإعرابية و بيان أوجه كل منها وما يؤثر فيها، و ما يلزم ذلك من تقرير أو تعليل أو تفسير أو استدلال أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه و تنظر له أو لم يصغ ".[3]

---

[1] – إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، ص35.

[2] – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص189–190.

[3] – المرجع نفسه، ص190.

وحاصل الكلام، فالتوجيه النحوي أوسع من أن ينحصر في الإعراب. فأصل في الوجه النحوي أو التوجيه النحوي أن يشمل الإعراب و غير الإعراب. لذا فكل تعليل أو تفسير أو استدلال أو احتجاج لهذا الوجه النحوي أو الصرفي يسمى التوجيه النحوي.

ويذهب "تمام حسان" في تعريفه التوجيه النحوي تعريفا أشمل من التعريف السابق بقوله: " التوجيه النحوي هو تحديد وجه ما للحكم".[1] والحكم هو الركن الرابع من أركان القياس، فهو بذلك لا يختص بالإعراب فقط، بل يشمل الحكم، و الحكم يشمل الإعراب وغير الإعراب، أي أنه يشمل الحكم الإعرابي و الحكم العام و ما يتعلق بهذا الحكم ويؤثر فيه من أوجه، وما يلزم ذلك من تقرير و تفسير، أو تعليل أو استدلال، أو احتجاج . ومن أمثلة ذلك توجيه ابن هشام نصب (خوفا) في قوله تعالى: ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وينزّل من السماء ماء فيحي به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون﴾ "(24) الروم على أنه (خوفا) مفعول لأجله، أو مفعول مطلق، أو حال" . فابن هشام هنا قام بتأويل النص إلى ما يمكن أن يكون هو الأصل المفهوم له . فيسمى هذا النوع من التوجيه النحوي، التوجيه التأويلي، ذلك أن ابن هشام قام بتوجيه كل وجه إعرابي محاولا رده إلى أصله فقد قدر للمفعول المطلق فعلا (فتخافون خوفا) ،

وقام بتوجيه على الحالية بتأويله بمشتق (خائفين خوفا) لكي يسلم له التوجيه. ثم أول المفعول لأجله أنه مبين السبب، أي لأجل الخوف".[2]

و هذا مثال آخر أورده السمين الحلبي في توجيهه للآية " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين (2) البقرة يعلل عمل (لا) النافية للجنس في كلمة (ريبَ) و هو البناء على الفتح فيذكر عمل (لا) عموما ، و سبب بنائها، و يذكر توجيه النحاة لها ، قائلا: " و لا نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها (إن) و اسمها معرب و مبني . فيبنى إذا

---

[1] – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص191.

[2] – لأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص256.

كان مفردا نكرة على ما كان ينتصب به، و سبب بنائه تضمنه معنى الحرفية، و هو (من) الاستغراقية. وقيل يبنى لتركبها معها تركيب خمسة عشر".[1]

الملحوظات هنا،

أولا : كون (ريب) اسم (لا) النافية للجنس .

ثانيا : تعليل عمل (لا) النافية للجنس النصب و هو حملها على نقيضتها (إن) وهذا قياس .

ثالثا: كون اسم (لا) النافية للجنس مبنيا أو منصوبا.

رابعا : تعليل بناء اسم (لا) النافية للجنس، و هو لتضمنه

خامسا: استدلاله بالسماع على بناء اسم (لا) لتضمنه معنى الحرف.

يستخلص من هذه الملحوظات، أن الحلبي لم يكتف بذكر الوجه الإعرابي لكلمة (ريب)، قام بتعليل هذا الوجه و الاستدلال على ما يراه، و الرد على من يرى خلاف ذلك.

وخلاصة القول، يمكن رصد لقواعد التوجيه وظائفها، وهي وظيفتان رئيسيتان، أحدهما وظيفة الاستدلال على إثبات الحكم أو تقريره. و ثانيهما، الاستدلال على نفي الحكم و رده لتقرير غيره".[2]

1 – أنواع قواعد الأحكام (قواعد الأبواب النحوية) وهي بدورها تنقسم إلى نوعين، هما القاعدة الأصلية و القاعدة الفرعية.

---

[1] – لأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص260.

[2] – المرجع نفسه، ص261.

أولا: القاعدة الأصلية[1] (أو أصل القاعدة أو القاعدة الأصل)

وهي تلك القواعد السابقة على القيود و التعريفات ، كقاعدة رفع الفاعل و نائبه، والمبتدأ، و تقدم الفعل على الفاعل، و تقدم الموصول على صلته ... و غير ذلك. والقاعدة الأصل مستنبطة من المسموع (كلام العرب)، لكن النحاة رأوا أنها تحتمل استثناءات فنصوا على ذلك، و قالوا: " القاعدة كذا إلا في حالة كذا " أو" القاعدة كذا" أو " قد يجوز كذا" أو يمتنع كذا إلا إذا أفاد ". فميز بذلك بين الأصل و الاستثناء الذي يمثل الفرع، أي القواعد الفرعية. و من أمثلة ذلك للتوضيح ،

– تعريفات النحاة للفاعل بأنه " الاسم المرفوع الذي يتقدمه فعل مبني للمعلوم ، ويدل على من قام بالفعل، أو من فعل الفعل ." يستخلص من هذا التعريف عدد من أصول القواعد،

* الفاعل "اسم" (قرينة بنية)

* الفاعل " مرفوع " (قرينة إعراب)

* الفاعل " يتقدم الفعل " (قرينة رتبة)

* الفاعل " ما دل على من قام بالفعل " (قرينة إسناد)

خلاصة القول، إن كل قيد من هذه القيود يشكل قاعدة نحوية أصلية. ومن مجموع هذه نستخلص ملامح الباب النحوي. وأصول القواعد تعد معايير لا تسلم من العدول لاعتبارات دلالية، فينتج عن هذا قواعد فرعية. و من أمثلة ذلك:

1 – الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة / فرعها جواز الابتداء بالنكرة لوجود مسوغات الابتداء بالنكرة .

[1] – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص190.

2 – الأصل في الخبر يكون مفردا / فرعها الخبر جملة (اسمية / فعلية) و شبه جملة (ظرف أو جار و مجرور).

3 – الأصل في المبتدأ التقدم / فرعها تقدم الخبر لأغراض بلاغية أو إبلاغية اقتضاها السياق المقامي للكلام .

4 – الأصل في الفعل يتقدم الفاعل و المفعول / فرعها تقدم الفاعل على الفعل، أو تقدم المفعول به على والفعل و الفاعل معا.

يتضح مما تقدم ذكره، أن قواعد الأبواب تنظر لمسائل الباب النحوي الواحد ومسائله و قضاياه. أما قواعد التوجيه فهي قواعد استدلالية على إثبات حكم و تقريره، أو الاستدلال على نفيه و ردّه و تقرير غيره. و من هنا، فقواعد التوجيه هي قواعد كلية / عامة و أعم من قواعد الأبواب . فالعلاقة بينها هي علاقة عموم و خصوص .[1]

[1] – لأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، ص266.

المحاضرة الرابعة:

ظاهرة الإعراب في النّحو العربي عرض الظاهرة(1)

1 – مفهوم الإعراب

أ– الإعراب في اللغة: جاء في اللسان أن " الإعراب و التعريب معناهما واحد، وهو الإبانة: يقال أعرب عنه لسانه و عرّب؛ أي أبان و أفصح (...)"[1] . و يعلل صاحب اللسان تسمية الإعراب إعرابا قائلا: " لتبيينه و إيضاحه. و قال: أعرب بحجته؛ أي أفصح بها و لم يتق أحدا ".[2]

وبعد حدّ ابن منظور الإعراب تبين له أن من معاني الإعراب الإبانة و الإفصاح والإيضاح والتبيين. تلكم هي معاني الإعراب المعجمية في اللسان. ومن هذه المعاني المعجمية بدا لابن منظور وجود علاقة بين الإعراب و النحو ن و هي المرادفة أو الترادف، معللا ذلك بقوله: " الإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. و أعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب." [3] فالإعراب – إذن – هو الوسيلة للتخلص من اللحن، أو أداة حفظ الألسن من اللحن. و يعني هذا، أن الإعراب يحقق الفصاحة و في الكلام، و في هذا الشأن يقول ابن منظور: "و يقال: أعربت له إعرابا، إذا بينته له حتى لا يكون فيه خضرمة؛ أي خلط " .[4]

من الجلي أن لفظ "الإعراب" مشتق من العرب و العروبة. والعرب أكثر قدرة على التعبير و تجلية المعاني . فاستخلصوا من ذلك، أن كلامهم هو الفصيح دون غيرهم ممّا حملهم على أن يقرنوا به الفصاحة و الإبانة والإيضاح و التبيين، و النحو. ومن هذا المنطلق جعل صاحب اللسان الإعراب مرادفا للنحو كونه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ."

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة عرب، ج1، ص588.

[2] – المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 589.

[4] – المرجع نفسه، ص نفسها.

هذا، و لصاحب " الصاحبي " قصب السبق في الإشادة بالإعراب، كما في قوله: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ . وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، و لولاه ما ميز فاعل من مفعول، و لا مضاف من منعوت، و لا تعجب من استفهام، و لا صدر من مصدر، و لا نعت من توكيد "[1] . وبعد حدّ ابن فارس (395 هـ) للإعراب خلص إلى نتيجة مفادها، أن الإعراب مرادف لعلم العربية (النحو)، و ذلك كون " الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسنْ زيدْ) لم يفرق بين التعجب و الاستفهام والذم إلا بالإعراب" .[2] و يفسر هذا بقوله : " فأما الإعراب : فبه تميز المعاني و يوقف على أغراض المتكلمين، و ذلك أن قائلا لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غير معرب، أو (ضربَ زيدْ عمروْ) غير معرب لم يوقف على مراده . فإذا قال: (ما أحسنَ زيدًا) ، أو ما أحسنُ زيدٍ) ، أو ما أحسنَ زيدٌ). أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ." [3] و يختم قوله بالإشادة بالعرب لتميزها من غيرها بظاهرة الإعراب، قائلا: " وللعرب ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات و غيرها بين المعاني " .[4]

نستخلص مما ذكره ابن فارس في حدّه للإعراب، أنه حدٌّ في الاصطلاح، و بيان لوظيفته في الكلام .

---

[1] – ابن فارس ، الصاحبي، ص 55–56.

[2] – المرجع نفسه، ص57.

[3] – المرجع نفسه، ص ن.

[4] –المرجع نفسه، ص 58.

ب – الإعراب في الاصطلاح

يعرفه صاحب "كتاب التعريفات" بأنه " اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا." [1] يفهم من التعريف أن الإعراب مرتبط بالدلالة، الغاية منه إيصال المعنى إلى السامع، إفهامه، و من ثم، فالإعراب ضروري لفهم الكلام.

وحاصل الكلام؛ فالإعراب لغة و اصطلاحا يرتبط بالدلالة. كما أن الإعراب قد يكون تركيبيا أو شكليا أو جماليا، و هذا الأخير يخص الكلام الأدبي، أما الأول والثاني يخص الكلام العادي. و بعبارة أوضح، فالكلام بشقيه العادي والأدبي يتقوّم بالإعراب.

2 – الإعراب في اصطلاح النحاة[2]

إن من ينعم النظر في الكتب النحوية القديمة يجد أن ظاهرة الإعراب قد نالت حظا وافرا من العناية ؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب نحوي من ذكرها . فقد أضحى الإعراب في الطرح النحوي القديم نظرية قائمة بذاتها أطلقوا عليها "نظرية العامل" التي كانت تمثل الركن الركين الذي قام عليه صرح النحو العربي ، فلا مشاحّة في ذلك .

و للافت للانتباه، أن نظرية العامل قد كرست المعيارية في النحو العربي القديم منذ بدايته.

وكما سبقت الإشارة أن ظاهرة الإعراب ذات صلة وطيدة بالمعنى .و من ثم، كانت أكبر مسوغ لاشتغال الرعيل الأول من النحاة القدامى بقرينة العلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن النحوية الأخرى . ومن هنا فلا غرو أن يتقوَّم النحو العربي في بدايته الأولى على نظرية العامل. وهذا يتوافق مع غايته التعليمية. وكما هو معلوم، أن النحاة القدامى قد نظروا إلى ظاهرة الإعراب من زاويتين؛ زاوية معنوية و زاوية شكلية . فعلى زاوية المعنى قد حدَّه (ابن جني : 392 هـ) بأنه "– الإعراب– الإبانة عن المعاني

---

[1] – الشريف الجرجاني، التعريفات، ص55.

[2] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويمي، المكتبة السلفية،1910م، ص76.

بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعتَ: " أكرمَ سعيدٌ أباه " و " شكرَ سعيدًا أبوه ". علمتَ برفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول " .[1]

و يعرفه – أيضا – في" الخصائص" بأنه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ " .[2]

أما من منظور الشكل ، فيحده (ابن هشام الأنصاري : 761 هـ) في كتابه "شرح شذور الذهب " بأنه " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع." [3]؛ فعلى هذا الهدي سار جمهور النحاة القدامى في تأسيس و تأصيل نظرية العامل .

والمراد بالإعراب فرع من المعنى تلك المعاني النحوية أو الوظائف النحوية الخاصة في إطار التراكيب النحوية (الجمل)، هذا بالنظر إلى الجانب المعنوي لظاهرة الإعراب . أما من حيث جانبه الشكلي فهو ما يرتسم من الأثر على أواخر الألفاظ في التراكيب النحوية من تغيرات في العلامة الإعرابية بواسطة العامل النحوي.

إن من يجيل نظره، ويمعن فكره في نظرية العامل يلحظ توجه النحاة إلى وجهات نظر مختلفة؛ فمنهم، من أقر بهذهّ النظرية و عمل بها، ومنها من غالى وبالغ بالعناية بها، ويمثل هذا التوجه (عبد القاهر الجرجاني: 471 هـ) حيث ألف كتابا فيها سماه " العوامل المائة ". في حين يمثل "ابن جني " توجها آخر يرفض عمل العامل، و قد أرجعه إلى عمل المتكلم وحده كما وضح ذلك في كتابه "الخصائص الجزء الأول " . و قد حذا حذوه (الرضي الاستراباذي: 686 هـ) .

---

[1] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القصيم ، المملكة العربية السعودية، (دط)، (دت)، ج1، ص35.

[2] – ابن جني، الخصائص، ص65.

[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح: محمد محي الدين وعبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (دط)، (دت)، ص58.

3- أنـواع الإعراب:

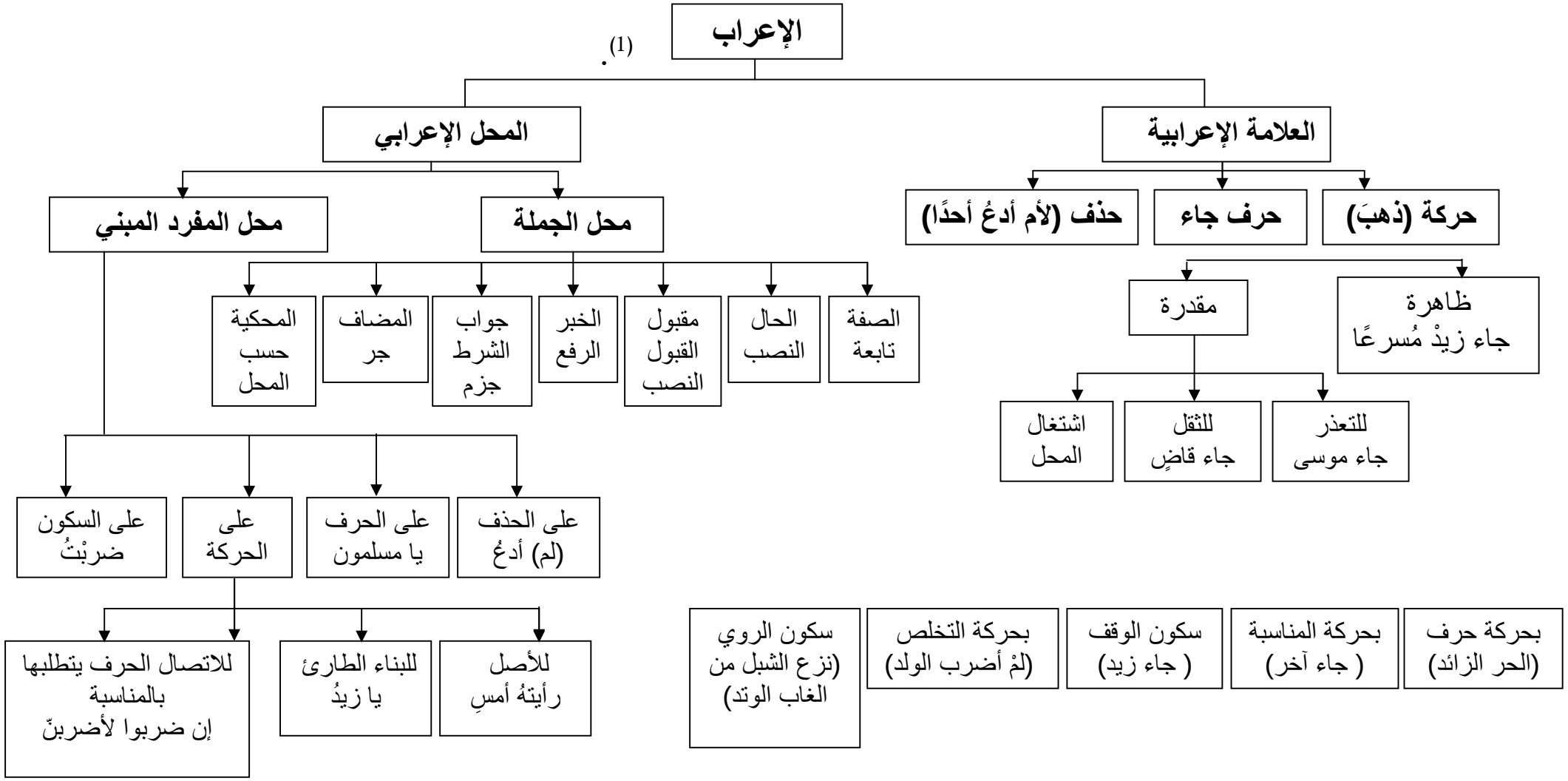

(1).

(1) – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية ، ص206.

المحاضرة الخامسة:

ظاهرة الإعراب في النّحو العربي عرض الظاهرة (2)

الإعراب و البناء:

تمثل ثنائية الإعراب والبناء النواة المركزية التي قام عليها بناء الأبواب النحوية في المؤلفات النحوية المختلفة. فكان للاستقراء و التفسير الأثر البالغ في بيان الكلم المعرب وأقسامه، و الكلم المبني وأقسامه. و قد ثبت عند النحاة العرب القدامى أن الأبواب النحوية ثلاثة لا غير، وهي باب المرفوعات و باب المنصوبات و باب المجرورات .و تصنف علامات الإعراب إلى أربع حالات هي، الرفع و النصب و الجر و الجزم . أما علامات البناء فتتمثل في أربع حالات هي، الضم و والفتح و الكسر والسكون . والكلم بأقسامه الثلاثة منه المعرب ومنه المبني [1].

I. الإعراب و البناء في الأسماء

أثبت الاستقراء أن الغالب في الأسماء هو الإعراب، و لكن هناك بعض الأسماء المبنية وهي لا تعدو عند النحاة أن تكون محصورة في هذه الأنواع السبعة " الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، و أسماء الشرط، و أسماء الأفعال والأصوات، و قسم من الظرف مثل " إذ " و" إذا " و " حيث " و "أمس " و "قط " و "عوض" [2].

وبتتع النحاة للأسماء المعربة تبين لهم أن الأسماء المعربة مصنفة إلى قسم الأسماء المنصرفة و قسم الأسماء غير المنصرفة. و فسروا هذا بأن الاسم المنصرف ينون إذا كان مجردا من (أل) والإضافة، و يجر بالكسرة سواء أكان مضافا أو محلى بـ (أل) أم مجردا من (أل) والإضافة. وأما قسم الاسم غير المنصرف فلا يقبل التنوين ولا يجر بالكسرة ما لم يكن محلى بـ (أل)، وإنما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة. وسموا هذا القسم "الممنوع من

---

[1] – الشريف الجرجاني، التعريفات، ص102.

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص122.

الصرف". مثل الأسماء الأعلام الأعجمية، (إبراهيم) ويفسر امتناعه من الصرف لعلتين هما العلمية والعجمى.

وقد توصل النحاة إلى تصنيف الاسم إلى ثلاثة أقسام من حيث البناء والإعراب هي:

1- أسماء معربة منصرفة ويسمى هذا النوع بالمتمكن الأمكن.
2- أسماء معربة غير منصرفة ويسمى هذا النوع بالمتمكن غير الأمكن.
3- أسماء مبنية لا يدخلها الإعراب ولا التنوين ويسمى هذا النوع بغير المتمكن.

ومن ثم فللاسم مواضع في الكلام هين موضع الرفع وبابه المرفوعات ويشمل المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل ... وموضع النصب وبابه المنصوبات ويشمل المفعولات والأحوال ... وموضع الجر وبابه المجرورات ويشمل الاسم المجرور بالحروف (حروف الجر) والجر بالإضافة. "[1]

II. الإعراب والبناء في الأفعال:

ثبت بالاستقراء أن الأفعال في كلام العرب تأتي على ثلاث صيغ هي (فَعل، يفعل، افعل) تسمى الأولى منها الفعل الماضي والثانية الفعل المضارع والثالثة فعل الأمر. ووجد أن الجمهرة الكبيرة من الأفعال يجري تصرفها على هذه الصيغ الثلاث، وسموها بالأفعال المتصرفة. وفي المقابل يوجد قسم من هذه الفعال المتصرفة يأتي تصرفها ناقصا فتتبعت وحصرت في هذه الأنواع، مازال ولا يزال، وما برح ولا يبرح، وما انفك ولا ينفك، وما فتئ ولا يفتأ. فسمي هذا القسم بالأفعال الناقصة. ووجد أيضا من الأفعال ما يلزم صيغة واحدة فسمي

[1] – ابن فارس ، الصاحبي، ص 90.

هذا النوع بالأفعال الجامدة، وهي محصورة في نعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وفعلي التعجب (ما أفعله وأفعل به) [1].

هذا والمتفق عند جمهور النحاة أن الفعل المضارع معرب وأن الفعل الماضي مبني وأما فعل الأمر فقد اختلفوا فيه. فذهب البصريون إلى أنه مبني، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب. الفعل المضارع مرفوع إن تجرد من عوامل النصب والجزم، ونون التوكيد (يبنى على الفتح) ونون النسوة (يبنى على السكون) ويفسر الإعراب في الفعل المضارع لشبهه للاسم.

يعد" الإعراب" ظاهرة لغوية بارزة من ظواهر اللغة العربية، بل إحدى خصائصها الفريدة . فهو عنوان العربية، بل جوهرها و روحها .

تتمثل أضرب الإعراب في الآتي:

*المعرب (الاسم و الفعل) بالعلامة الظاهرة [ضمة / فتحة / كسرة / سكون] .

* المعرب (الاسم و الفعل) بالعلامة المقدرة [منع من ظهورها الثقل أو التعذر].

* المعرب (الاسم و الفعل) بالمحل، المحل الإعرابي للمفرد و التراكيب.

تلكم هي أضرب الإعراب التي تخص الاسم و الفعل. و يمكن توضيح ذلك بعد حدّ هذه المصطلحات،

* العلامة الإعرابية: رمز يدل على الحالة الإعرابية، تختلف باختلاف المبنى الصرفي للكلمة، فلكل حالة إعرابية أكثر من علامة، مثلا، (الواو) في حالة رفع جمع المذكر السالم، و(الياء) في حالة نصبه و جره . و(الألف) في حالة رفع المثنى، و (الياء) في حالة نصبه و جره . فالعلامة الإعرابية هنا هي الحرف ، و هي فرعية؛ نابت عن

[1] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص87.

العلامات الأصل، وهي" الضمة " و "الفتحة " و "الكسرة ."

* الحالة الإعرابية : هي أمر ذهني اعتباري، و هي "الرفع" و "النصب" للاسم والفعل المضارع . و" الجر" للاسم . و "السكون" للفعل المضارع .

* الوظيفة النحوية: وهي ما تؤديه الكلمة في الجملة من دلالة نحوية، مثل، الفاعلية، والمفعولية، والإضافة ، والخبر، والحال ، وغيرها [1].

– **ملحوظة،** الوظائف النحوية كثيرة، و الحالات الإعرابية قليلة، فاجتمعت الوظائف النحوية (الكثيرة) تحت الحالات الإعرابية (القليلة)، و هي:

– الرفع: المرفوعات / الضمة .

– النصب: المنصوبات / الفتحة .

– الجر: المجرورات / الكسرة .

– الجزم: السكون.

– الحذف: حذف حرف العلة من الاسم والفعل المعتلين ، و حذف حرف "النون" من الأفعال الخمسة في حالتي النصب و الجزم .

الحروف وما يتعلق بها من أحكام

ثبت بالاستقراء والتفسير أن الحروف تمثل قسم المبني للزومها صورة واحدة في الكلام، وأن لها حق الصدارة في الكلام كونها من العوامل التي تعمل في الاسم والفعل على السواء، من جهة. كما أنه يوجد قسم منها لا يعمل من جهة أخرى. ويفسر هذا بأن الحروف غير العاملة لا تختص لا بالأسماء ولا بالأفعال، بل تكون مشتركة بينها فتدخل على كل منهما

[1] – ابن جني، الخصائص، ص66.

على حد سواء. فمثلا حرف الاستفهام "هل" يدخل على الأسماء مثل هل زيد حاضر؟ وعلى الأفعال مثل هل انطلق بكرٌ؟ فهو لا يؤثر في أي منهما [1].

وقد ثبت بالاستقراء أن الحروف العاملة تكون مختصة بأحد النوعين: الأسماء والأفعال. وأن الحروف العاملة في الأسماء لا تعمل في الأفعال مثلا حروف الجر تعمل في الأسماء فقط. وعملها يكمن في جر الاسم بالكسرة. وأما حروف الجزم فهي تعمل في الفعل المضارع فتقوم بجزمه. وقد تنبه النحاة إلى أن هناك حروفا مختصة ولكنها لا تعمل فمثلا (أل) حرف مختص بالاسم ولكنه غير عامل فيه شيئا. وأداة الحضيض (هلا) مختصة بالفعل ولكنها غير عاملة فيه شيئا. كما أنه قد ترد (أل) متصلة بالفعل كما في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم التِرضى حكومته *** والأصيل ولا ذي الرأي والجدل

ويفسر هذا، بأن أل في هذا السياق الكلامي اسم موصول بمعنى الذي.

[1] – الزجاجي أبو القاسم، الجمل ،تصحيح وشرح الأبيات:ص 111.

المحاضرة السادسة:

الجملة مقدمات

تعريفية ومصطلحية

اتجه النحاة العرب القدامى منذ ظهور الدراسات النحوية إلى تحليل التراكيب النحوي وتوضيح عناصر تركيبها، و ترابطها بعضها مع بعض، و دراسة معانيها .فكانت مهمة الباحث النحوي أمام الجملة هي تصنيفها ن و توضيح بنائها، وتعيين المثال التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل.

ويعد كتاب سيبويه " الكتاب " أول كتاب نحوي ناضج يصلنا يلخص جهود النحاة الأوائل آنذاك . فعلى الرغم من أهميته و شهرته إلا أنه يخلو تماما من مصطلح الجملة . ولكن "الكتاب" كان زاخرا بالأحكام النحوية التي تخص التراكيب و المعاني التي تؤديها . فقد كان – سيبويه – يكثر من استعمال مصطلح "الكلام " بمعان تعبر أو تحيل على مصطلح الجملة، لا سيما أنه قد عقد بابا عنونه ب" هذا باب المسند و المسند إليه و هما ما لا يغني منهما عن الآخر ن و لا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك ، *السم المبتدأ أو المبني عليه ، وهو قولك : " عبد الله أخوك" و " هذا أخوك"." و مثل : " يذهب عبد الله". فلا بد للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.* [1]

يستشف من هذا القول، أن سيبويه لم يصطلح مصطلح ، لكن قد أشار إليه بالإسناد النحوي الذي عليه مدار الجملة، و به تكون الجملة جملة مؤلفة من جزأين، هما المسند والمسند إليه، وبهما تصير الجملة مؤتلفة من "اسم و اسم " مثل " عبد الله أخوك "، و"يذهب عمرو" . كما هو جلي، أن سيبويه لم يعرف الجملة أيضا، بل اكتفى بالمثيل لها. إذن ، فما مفهوم الجملة ؟

1 – مفهوم الجملة

كما جرت العادة، يجب حدُّ الجملة في اللغة و الاصطلاح، و ذلك لضرورة اقتضتها العلوم و المنهجية .

---

[1] – سيبويه، الكتاب ، ج1، ص22.

أ – الجملة في اللغة:

ورد في " لسان العرب": " الجملة و احدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، و أجمل الشيء جمعه عن تفرقة . وأجمل له الحساب كذلك. و الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره. و يقال أجملت له الحساب و الكلام. قال الله تعالى: ﴿ لولا نُزّل عليه القرآن جملة واحدة (13) ﴾" [الفرقان].

وقد أجملت له الحساب: إذا رددته إلى الجملة . و أجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكملت أفراده . أي أحصوا و جمعوا ، فلا يزاد فيه و لا ينقص.

والجملة اسم على وزن فُعلة، من قول العرب: جَمَل الشيء يُجمله من باب نصر بمعنى جمعه." [1]

يستخلص من هذا القول أن الفعل جمل و أجمل يأتي بمعنى الجمع و التجميع يعني كلاهما جمع و تجميع شيء مع شيء. و كما يأتي بمعنى التحصيل، تحصيل حساب أو إجماله. وأيضا بمعنى الضم، ضم شيء إلى شيء. و من ثم، فالجمع و التجميع والإجمال يكون لشيء متفرق، و كذلك الضم.

ومن هنا يمكن القول، أن معنى الجمع و الضم هو ضم الألفاظ بعضها مع البعض وفق علاقة خاصة ليصير جملة. وفي هذا إيحاء بتأليف الجملة من أجزاء هي الألفاظ المفردة قبل التركيب. ومن هنا ن فالمعاني المعجمية (الجمع و التجميع و الإجمال و الضم) تعضد معنى الإسناد الذي يكون بين كلمتين أو أكثر كما هو وارد في الحد الاصطلاحي.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة جمل، ج3، ص***

ب – الجملة في الاصطلاح

يعرفها (السيد الشريف الجرجاني: 816 هـ) في كتابه " التعريفات " قائلا: " الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد كقولك: " زيد قائم"

أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" .فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه . فتكون الجملة أعم مطلقا." [1] ينطلق "الشريف الجرجاني" في حدّه الجملة من الإسناد الذي تأتلف به الجملة .

من خلال إسناد كلمة إلى أخرى، و لا يشترط في الجملة الإفادة. و بعبارة أوضح، أن الجملة هي الإسناد كما مثل له الجرجاني ب " زيد قائم" فهذا الإسناد تام ومفيد، لأنه أفاد حكما، أي قيام زيد . في حين يمكن أن تكون الجملة غير مفيدة لعدم تمامها على مستوى التركيب كما في هذا المثال " إن يكرمني"؛ لأن هذا التركيب يحتاج إلى تتمة و هي الجواب مثلا، "أكرمه" . فهذا التركيب النحوي يسمى الجملة الشرطية لتصدرها بأداة الشرط (إن)، ومن ثم، ففعل الشرط وجوابه هما طرفا الجملة الشرطية " إن يكرمني أكرمه". و عليه، فالجملة قد تكون مفيدة أو غير مفيدة ، فهي تتسم بالعموم في الإطلاق بالنسبة إلى الكلام.

وحديثا، يعرفها اللّبدي (سمير محمد نجيب) في معجمه الاصطلاحي، بقوله: " الجملة لبنة الكلام المرسل، وعنصر فقار الرئيس." [2] المقصود من هذا القول، أن الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام في التواصل اللفظي. وقد شاع هذا المفهوم عند بعض الباحثين العرب المحدثين أمثال مهدي المخزومي. أما مفهوم الجملة المستفاد من قول الجرجاني قد كان شائعا عند النحاة القدامى المتأخرين الذين عُرفوا باتجاه الإسناد الذي أقر التفريق بين

---

[1] – ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص85.

[2]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1، سورية، 1405هـ/1985م، ص52.

مصطلحي: الكلام و الجملة انطلاقا من نسبة العموم و الخصوص بينهما. و قد استمر هذا المفهوم عند بعض الباحثين العرب المحدثين.

خلاصة القول، قد تبين من التعريفات المعجمية و المصطلحية المذكورة، أن الجملة كمصطلح نحوي يُشترط في تأليفها الإسناد كشرط أساس. و أما الإفادة فلا. و قد شكل هذين العنصرين في حدّ الجملة في الطرح النحوي قديما اتجاهين في الطرح النحوي، هما، اتجاه الإفادة و اتجاه الإسناد. [1]

2 – مفهوم الجملة في اصطلاح النحاة العرب القدامى

إن من يجيل نظره في الكتب النحوية القديمة يجد أن مصطلح " الجملة " يتجاذبه اتجاهان اثنان، هما: اتجاه الإفادة (الفائدة) و اتجاه الإسناد.

تعود بدايات ظهور هذا المصطلح إلى نحاة بغداد . فهم الأوائل الذين سنوا مصطلح الجملة، و توسعوا في استعماله. و هذا لا يعني إهمال مصطلح الكلام الذي يعد المصطلح الشائع و الرائج و المتداول عند جمهور النحاة العرب القدامى في الدرس النحوي العربي القديم . و أما مصطلح الجملة فهو مستحدث بعده.

أول ما ظهر مصطلح الجملة عند نحاة بغداد كان في عنونة كتبهم النحوية، ومن أمثلة ذلك :" كتاب الجمل" للزجاجي، وكتاب " الجمل وجمل ابن هشام" لخالويه، وكتاب " الجمل" للجرجاني البلاغي والناقد والنحوي الفذ.

وأما نحاة البصرة فقد اهتدوا بهدي غمام النحاة سيبويه الذي آثر استخدام مصطلح الكلام الذي يريد أو يقصد به مصطلح الجملة، كما يظهر ذلك في عدة مواضع من الكتاب. ومما قال في هذا الأمر، قوله: "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى

---

[1] – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص189–190.

بها، وغنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو: قلت: (زيد منطلق)، لأنه يحسن أن تقول (زيدٌ منطلقٌ). ولا تدخل قلت وما لم يكن هكذا أُسقط القول عنه. [1]

وقد استدل " ابن جني" بهذا القول على أن المراد بالكلام هنا الجملة– فقال مفرقا بينه –الكلام وبين مصطلح الجملة ، القول: " نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: " نحو قلتُ: زيد منطلق؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ"، فتمثيله بهذا يُعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائم برأسه مستقلا بمعناه، وان القول عنده بخلاف ذلك. [2]

وهكذا يغدو الكلام عند سيبويه على حد قول ابن جني:" الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها". [3]

وتوضيحا لما ذهب إليه سيبويه في حده للكلام يقول:" ألا ترى انك لو قلت: (فيها عبد الله، حيُن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك: " هذا عبد الله". وتقول: (عبد الله فيها) فيصير (عبد الله أخوك). [4]

وبعد هذا البيان والتوضيح؛ فالكلام عند سيبويه هو الجملة، ومن ثمة، فالجملة هي الكلام. يُفهم من هذا الإيحاء بالترادف بين المصطلحين، والضابط في هذا كله الإسناد، كما بيّن ذلك بالأمثلة، نحو (زيد منطلقٌ)، و (هذا عبد الله)... وغير ذلك.

ويضيف إلى هذا شروطا وهي تتمثل في الاستقامة وحسن السكوت.

---

[1] – سيبويه ، الكتاب، ج1، ص22.

[2] – ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص18.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص18–19.

مصطلح الجملة النشأة والتطور:

يرجح أن أول نحوي استعمل مصطلح الجملة في النحو العربي هو الفراء (207 هـ) صاحب كتاب " معاني القرآن ". ومما قال في هذا الأمر، قوله: " و تقول قد تبين لي (أقائم زيد أم عمرو)، فتكون كأنك قلت : (تبين لي ذلك) . [1]

الجملة مرفوعة في المعنى." ثم يليه المازني (249 هـ) ، ثم المبرد (285 هـ)، وهو أول من استعمل الجملة بالمعنى الاصطلاحي الذي شاع بعده عند جمهور النحاة و ذلك في كتابه " المقتضب" يقول في باب الفاعل: " وهو رفع، و ذلك قولك: " قام عبد الله " و"جلس زيد "، و إنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو و الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل و الفعل بمنزلة الابتداء و الخبر، إذا قلتَ: "قام زيد"، فهو بمنزلة قولك: " القائم زيد". [2]

من الجلي أن المبرد قد سنَّ مصطلح الجملة؛ لكن لم يعرفها، بل اكتفى بالتمثيل لها، مع ذكر شروط تأليفها المتمثلة في الإسناد الذي لا يتأتى إلا بين الاسم و الاسم، أو الاسم والفعل، و كذلك حسن السكوت و الفائدة التي تجب للمخاطب. و ينحو هذا المنحى – أيضا – الرماني (384 هـ) في كتابه "الحدود"، فيقول: " الذي تصح به فائدة الكلام هو الجملة، نحو: " زيد قائم "، و " يذهب عمرو ".[3]

و هكذا شاع استعمال مصطلح الجملة بهذا المفهوم عند جمهور نحاة البصريين، من أمثال الفارسي و ابن جني والجرجاني و الزمخشري، و غيرهم . فكونوا اتجاها مداره على

---

(1) – الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ت 207 هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، (دت)، ج1، ص195.

(2) – ينظر: المبرد، المقتضب، ص123.

(3) – ينظر: الرماني (علي بن عيسى)، الحدود في النحو، تح: بتول قاسم نصر، جامعة بغداد، العراق، (دط)، (دت)، ص47.

الفائدة – اتجاه الفائدة – و الجملة في عرفهم هي جملة مفيدة شرطها الإسناد و حسن السكوت عليها، و حصول الفائدة للمخاطب، و هي الجملة الفعلية و الجملة الاسمية .

وفي هذا الاتجاه حظيت الجملة بالتعريف، و تحديد أنواعها، وعلاقتها بمصطلح الكلام.

وفي هذا الشأن يقول ابن جني: " الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه و مفيد لمعناه هو الذي يسميه النحويون الجمل." [1] يستفاد من هذا القول؛ نضج مصطلح الجملة إلى جانب مصطلح الكلام، و بيان العلاقة بينهما التي تتمثل في الترادف كما صرح بهذا ابن جني، انطلاقا من توفر شرط الإفادة فيها، ومن ثم، فالكلام هو الجمل المفيدة عند اتجاه الفائدة . وأما الإضافة الأخرى فتتمثل في تحديد أنواعها، وهي بعبارة ابن جني ، نحو " "زيد أخوك"، و " قام محمد"، و "ضُرب سعيد " و" في الدار أبوك "، و " صه "، و " مه "، و " رويد " (...)، و في الأصوات، " حس " ، و " لبّ "(...)." [2]

و هكذا، تغدو الجملة في اتجاه الفائدة أنها في أقصر صورها "كلمة مفيدة ".

وعلى الرغم من هذه النتيجة المتوصل إليها حول الجملة إلا أن النحاة القدامى المتأخرين قد لفت انتباههم النظر في الجملة من زاوية أخرى، و هي العلاقة الإسنادية المقصودة لذاتها وغير المقصودة لذاتها فتبين لهم الفرق بين الكلام و الجملة انطلاقا من "الإسناد بالقصد" . ومن ثم نشأ اتجاها آخر عُرف باتجاه الإسناد – الإسناد بالقصد – ورائده الرضي الاستراباذي (686 هـ) شارح كتاب " الكافية في النحو" لابن الحاجب (646 هـ) . يقر الرضي بالفرق بين الكلام و الجملة ، فيقول: " و الفرق بين (الكلام) و (الجملة) ؛ أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصود بذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر

---

[1] – ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص17.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص17.

المبتدأ، و سائر ما ذكر من الجمل." [1] و أما الكلام فهو "ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته." يستفاد من هذا القول؛ أن الجملة لا يشترط فيها الاستقلال بذاتها، و يحيل هذا على عدم اشتراط الإفادة فيها. و من ثم، قال: " فكل كلام جملة ، ولا ينعكس ." [2] وتتضح هذه الفكرة أكثر مع ابن هشام (761 هـ) في كتابه " مغني اللبيب " في قوله: " الكلام هو اللفظ بالقصد. و المراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ " قام زيد "، و المبتدأ و خبره ك " زيد قائم "، و "ما كان بمنزلة أحدهما، نحو: " ضُرب اللص " و " أقائم الزيدان "، و " ما كان زيدا قائما " و" ظننته قائما " [3]، فبعد حدّ الكلام و الجملة و التمثيل لها ، خلص إلى نتيجة مفادها، اشتراط الإفادة في الكلام، وحسن السكوت عليه، فالاتجاهان متفقان في هذه الفكرة. و أما الجملة فلا يُشترط فيها ذلك، لكن إذا أفادت معنى يحسن السكوت عليه فهي كلام؛ أي مرادفة له. و من ثم، فالجملة هنا قد تكون مفيدة أو غير مفيدة. و هذا يفسر عدم ترادف الكلام و الجملة كما يقول ابن هشام: " وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل." [4] فالفرق بين المصطلحين أساسه العموم و الخصوص، كما في قوله: " والجملة أعم من الكلام؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها. و لهذا تسمعهم يقولون " جملة الشرط "، و جملة جواب الشرط "، و" جملة الصلة ". و كل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام . "[5]

---

[1] – ينظر: الاستراباذي (الرضي الدين)، شرح الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، ليبيا، 1996م، ج1، ص09.

[2] – ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص9–10.

[3] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص34.

[4] – المرجع نفسه، ج2، ص34.

[5] – المرجع نفسه، ج2، ص35.

وهكذا حسم ابن هشام التفريق بين الكلام و الجملة انطلاقا من شرط الإفادة في الكلام بخلاف الجملة التي قد تكون مفيدة أو غير مفيدة، وعليه فهي أعم من الكلام الذي شرطه الإفادة ، لذلك هو أخص منها .

المحاضرة السابعة:

الجملة التي لها محل من الإعراب

يعدّ هذا التصنيف الثالث من نوعه حسب شبكة أو منظومة التصنيف التي اعتمدها ابن هشام الأنصاري في تصنيفه للجملة العربية . يرتكز هذا المعيار أو المنطلق – منطلق احتمالات موقعية – (الإعراب) على العمل الإعرابي على العمل الإعرابي ، كون الإعراب فرعا من المعنى.

ومن زاوية هذا النظر، نظر النحاة العرب القدامى في الجملة العربية من حيث تصنيفها إلى أقسام وأنواع. ومن النحاة الأوائل الذين طرقوا هذا المبحث، أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، ثم ابن هشام الأنصاري (761 هـ). و هما نحويان عاشا في عصر واحد . يقول أبو حيان الأندلسي في هذا الشأن: " و نحن نتكلم في الجمل، فنقول : أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب، و إنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد. و الأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد. "[1] أما ابن هشام فقد اعتمد المحل الإعرابي معيارا أساسا في تصنيف الجملة العربية إلى صنفين أساسين، هما:

أ – الجمل التي لا محل لها من الإعراب، و تتفرع منه سبعة أنواع.

ب – الجمل التي لها محل من الإعراب، و تتفرع منه سبعة أنواع.

و هكذا استقر تصنيف الجمل على صورته النهائية مع ابن هشام. والحجة في هذا، استدراكه في مسرد الجمل التي لها محل من الإعراب للجملة المستثناة، والجملة المسند إليها . و قد أصبح تصنيفه مرجع كل النحاة الذين جاءوا من بعده .

ينطلق هذا التصنيف من النظر في الجملة حسب الموضع (الموقع) الذي تحتله أو تقع فيه، و القياس فيه: حلول الجملة محل المفرد. ومن ثم، فإنه قائم على مقياس تركب

---

[1] – أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، مصر، 1418هـ/01998م، ج، ص300.

الجزء إلى غيره [المركب إلى]، و " اندماجه في بنية أكبر من بنيته . فالجملة التي تحل محل المفردة جملة لها محل من الإعراب، و الجملة التي لا تحل محل المفردة ليس لها محل. " إذ إن " كل جملة لا تقع موقع المفردة لا محل لها "[1]. و يتم حلول الجملة المؤولة بالمفردة بأحد المحلات الإعرابية الثلاثة: الرفع أو النصب أو الجر، و ما يناسب كل واحدة منها من الوظائف والمعاني النحوية، دون أن تظهر على الجملة علاماته لكون علامة الإعراب مختصة بتمام العنصر الذي تظهر فيه، لأن " الإعراب يكون مع التمام- على حد قول الرضي-" [2]، وليس في الجملة ما يمكن أن يعتبر تماما للجملة، لأن تمام الكلمة الأخيرة في الجملة هو تمام تلك الكلمة ذاتها، فتظهر فيه علامة الإعراب الخاصة بمحل تلك الكلمة.

ولا يمكن أن يعتبر في الآن نفسه تمام الجملة، فتجعل علامة إعرابها فيها لدفع اجتماع الحكمين. لذلك كان الإعراب في جميع الجمل إعرابا تقديريا. والجملة التي لها محل محلها بالضرورة رفع أو نصب أو جر، ولها وظيفة تناسب ذلك المحل.

بدأ ابن هشام بقسم "الجمل التي لا محل لها من الإعراب" وتلاه بالقسم الأخر، " الجمل التي لها محل من الإعراب". فكان تصنيف الجمل من منطلق معيار المعنى (المعنى النحوي الوظيفي) بواسطة التقدير بتأويل الجمل إلى المفردة تصنيفا ثنائيا على النحو الآتي:

والبدء بالجمل التي لا محل لها من الإعراب هو الأصل في الجملة؛ إذ إنها لا تحل محل المفرد، لذلك كانت الجمل من المبنيات، وعده السكاكي من النوع الخامس عشر منها.

---

[1] – محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، مكتبة الأدب المغربي، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس،1421هـ/2001م، ط1، ج1، ص66.

[2] – ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص31.

المراد بالجمل التي لها محل من الإعراب التي تحل محل المفرد، وليس وجوبا إمكان التحويل بتعويض كل منها بمفردة وإنما كان ذلك أمرا اعتباريا. فهذه العملية تقوم على الاستبدال الممكن. وأن حلول الجملة محل المفرد يقتضي توفر أحد الأمرين:

- إما شيء موجود فيها بالطبع يخوّل لها الحلول محل المفرد.
- وإما شيء حادث يطرأ عليها فتصبح بمقتضاه صالحة لأن تحل محله. وهي سبع جمل .

الجملة الأولى: الواقعة خبرا وموضعها الرفع في بابي: [1]

*المبتدأ: نحو: زيدٌ أبوه مسافر

جملة الخبر

*باب (إنّ): نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (56) ﴾(الأحزاب) . جملة خبر إنّ

الجملة الثانية: الواقع حال[2]: وموضعها النصب.

نحو قوله تعالى: ﴿آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى (43) ﴾ (النساء)

الجملة الثالثة: الواقعة مفعولا[3]، ومحلها النصب،

نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ (45) ﴾ (إبراهيم).

---

[1] – ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص72.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص72.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص73.

وتقع جملة المفعول في ثلاثة أبواب:

1-"باب الحكاية بالقول أو مرادفه [1]، نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (30) ﴾ (مريم) ."

2-باب ظن: تقع الجملة مفعولا ثانيا لـ ظن[2].

باب ظن؛ كقول الشاعر:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

ظن مفع 1 مفع 2

3-باب أعلم؛ تقع الجملة مفعولا ثالثا لـ أعلم[3]، وذلك لأن أصلهما الخبر.

كقول الشاعر:

ستعلم ليلى أي دين تداينت وأي غريم للتقاضي غريمها

أعلم مفع 1 مفع 2

الجملة الرابعة: المضاف إليها ومحلها الجر[4]: لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أمور:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفا كانت أو أسماء زمان،

نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا (33) ﴾ (مريم)

مضاف ج المضاف إليه

اليوم: ظرف

---

[1] – ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص74.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص77.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص79.

[4] – المرجع نفسه، ج2، ص 80-81.

أسماء الزمان: " إذ ، إذا، لمّا"، نحو: آتيك زمن يقدُم الحاج.

جملة مضاف إليه

يقدُم: فعل مضارع– مستقبل، فهو كـ إذا في اختصاصه بالجمل الفعلية.

أتيتُك زمن قدِم الحاج.

جملة مضاف إليه

قدِم: فعل ماضي فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين.

- حيث: آتيك حيثُ تكون

مضاف جملة مضاف إليه

- آيةٌ: نحو قول الشاعر:

ألا مَنْ مُبَلِّغٌ عني تميما بـآية ما يحبون الطعاما

مضاف جملة مضاف إليه

- "ذو: لدن، ريث": الجمل بعدها مضاف إليه.

الجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء وإذا جوابا لشرط جازم[1]:

نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (186) ﴾

(الاعراف) أداة شرط

جملة جواب شرط جازم بعد الفاء

يقول تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (36) ﴾ (الروم)

[1] – ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص83.

أداة شرط جملة جواب شرط جازم بعد إذا

الجملة السادسة: الجملة التابعة لمفرد[1]، وهي ثلاثة أنواع:

1- الموصوف في: أولا: موضع الرفع : نحو

قواله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ (254)﴾ (البقرة)

موصوف جملة جواب شرط جازم بعد إذا

ثانيا: موضع النصب: نحو

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ (281)﴾ (البقرة)

موصوف صفة

ثالثا: موضع الجر: نحو

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ (9)﴾ (آل عمران)

موصوف صفة

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب[2]، ويقع ذلك في بابي : النسق والبدل.

1-عطف النسق، نحو: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه.

زيدٌ: مبتدأ

قام أبوه: معطوف عليه، جملة فعلية في محل رفعى خبر.

قعد اخوه: عطف، جملة فعلية في محل رفع خبر 2.

---

[1] – ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص85.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص87.

2-البدل: شرطُه كون الثانية أوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد . نحو:

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ (63) ﴾ (الكهف)

ـه: (أنسانيه) مبدل منه:

أن أذكرهُ: بدلٌ.(جملة فعلية).

تلكم هي أهم الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

المحاضرة الثامنة:

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

البدء بهذا النوع من الجمل، لأنه الأصل في الجملة؛ إذ إنها لا تحل محل المفرد، لذلك كانت الجمل من المبنيات، وعدها السكاكي من النوع الخامس عشر منها.

ويعرّف " ابن هشام" الجمل التي لا محل لها من الإعراب بقوله: "هي الجمل التي لم تحل محل المفرد".[1] أو التي لا يجوز تعويضها بالمفرد. وهي سبعة أنواع، وهي كالتالي:

الأولى: الجملة الابتدائية: وتسمى أيضا الاستئنافية[2] وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلا، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك: " زيد قائم". ومنه الجمل المفتتح بها الصور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو قولك:" مات فلان، رحمه الله". وايضا في قوله تعالى : ﴿ الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا (83) إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا (84) ﴾ (الكهف/الآية 83-84).

فأما العامل الملغى لتوسطه نحو: " زيد أظن قائم". إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

واما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي

فجملة (صدقوا) جواب لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ وللاستئناف البياني والاستئناف النحوي صور كثيرة.

---

[1] – ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص45.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص49.

الثانية: الجملة الاعتراضية: بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا، او تحسينا [1]، وقد وقعت في مواضع كثيرة منها:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه: يقول الشاعر :

شجاك – أظنُّ– ربعُ الظاعنين ولم تعبأ بعذل العاذلين

فعل ج فاعل
اعتراضية

الثاني : بين الفعل ومفعوله، كقول الشاعر :

وبدلت و الدّهر ذو تبدّل هيفا دبورا بالصبا والشمأل

فعل ج اعتراضية مفعول

الثالث: بين المبتدا وخبره، كقول الشاعر:

وفيهن والأيام –يعثرن بالفتى– نوادب لا يمللنه وناوائح

مبتدأ ج اعتراضية خبر

الرابع: ما أصله المبتدأ والخبر ، كقول الشاعر:

إن الثمانين– وبلغتها– قد أحوجت سمعي الى ترجمان

أصله مبتدأ اعتراض خبر

الثالثة: الجملة التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه[2]، ومنها :

1–يقول تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (59)﴾ جملة تفسيرية لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من

---

[1] – ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص50.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 61–62.

كونه قدّر جسدا من طين ثم كوّن، بل باعتبار المعنى أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التوليد بين أبوين .

تنبيه : الجملة المفسرة تكون مجردة من حروف التفسير كما في الأمثلة المذكورة، ومقرونة بحروف التفسير. نحو قول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إيّاك لا أقلي

جملة تفسيرية(أي)

يقول تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ (27) ﴾ (المؤمنون)

جملة تفسيرية (أين)

الرابعة: جملة المجاب بها القسم:[1]

نحو قوله تعالى: ﴿ يس (1) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (2) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (3) ﴾(سورة يس /1-2-3)

جملة القسم جملة جواب القسم

وترد جملة مصدرة بألفاظ القسم (لأيمن- ميثاق-عهد).

الخامسة: جملة جواب الشرط الغير جازم مطلقا، أو الجازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية. [2]

I-جملة جواب الشرط غير الجازم، نحو "لو" الشرطية،

نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ (70) ﴾ (الواقعة)

---

[1] – ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص66.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص71.

يقول تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ (18) ﴾ (القمر)

يقول تعالى : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ (39) ﴾ (القلم)

II- جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء او إذا الفجائية

أ- جملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء:

نحو قول الشاعر:

ومن يقترب منّا ويخضع نـؤوه ولا يخشى ظلما ما أقام ولا هضما

جملة جواب الشرط الجازم ج. الجواب

نؤوه : الفعل مجزوم بحذف حرف العلة الياء. غير مقترن بالفاء أو إذا.

يقول تعالى: ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ (19) ﴾

جملة. الشرط ج. الجواب

يقول تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ (197) ﴾

جملة. الشرط ج. الجواب

المجزوم في جملة جواب الشرط الجازم هو فعل الجواب لا الجملة لأنها مجردة من الفاء وإذا الفجائية.

السادسة: جملة الصلة[1]، نحو:

يقول تعالى : ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا (29)﴾ (فصلت)

اسم موصول ج.صلة الموصول

يقول تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿69/19﴾ (ريم)

اسم موصول ج.صلة الموصول

صلة الموصول للحرف الموصول (ما، أن..)

نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللّهِ بَاقٍ (96)﴾ (النحل)

مَا : الموصول لحرفي

عِندَكُمْ يَنفَدُ: صلة الموصول

وَمَا: الموصول الحرفي

عِندَ اللّهِ بَاقٍ: صلة الموصول.

- يعجبني أن استقمت

أن: الموصول الحرفي

استقمت: صلة الموصول.

السابعة: الجملة التابعة لما لا محل له، نحو: قام زيد ولم يقم عمر

[1] – ينظر: ابن هشام، معني اللبيب، ج2، ص71.

المحاضرة التاسعة:

أقسام الكلم العربي

في التراث

استقراء الكلم في العربية وتفسيره:

إن من يجيل نظره في المصنفات النحوية يلفى هذا المبحث قد أضحى فاتحة مهاد في مفتتحها.

فهذا سيبويه (150هـ) قد استهل كتابه به، قائلا: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف".[1]

وقد ذكر المبّرد (285هـ):" أن الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وأنه لا يخلو من هذه الأنواع الثلاثة عربيا كان أو أعجميا، وأن الاسم ما كان واقعا على معنى أو ذات، وأن أشهر علامة يتميز بها الاسم عنده هي دخول حرف الجر عليه".[2]

وقد ذهب هذا المذهب النحاة الذين جاؤوا من بعدهم، ابن جني، الجرجاني، الزمخشري، .. وغيرهم، وهذا يدل على استقرار التقسيم الثلاثي للكلم العربي عند النحاة العرب القدامى، وفي هذا الشأن يقول "ابن الخباز" (637هـ): " ولا يختصر انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة في لغة العرب لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات".[3]

وهكذا سادت هذه القسمة الثلاثية للكلم لإجماع النحاة القدامى على حد قول الزجاجي : " إجماع النحويين على أن الكلم اسم وفعل وحرف. وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه والناس بعده غير منكرين عليه ذلك".[4]

---

[1] – سيبويه ، الكتاب، ج1، ص24.

[2] – المبرد، المقتضب، 141/1.

[3] – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص14.

[4] – الزجاجي أبو القاسم، الجمل ،تصحيح وشرح الأبيات: الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جون كربونيل، الجزائر، (دط)، 1926. ص17.

وفي هذا الشأن يقول ابن فارس أيضا : " اجمع أهل العلم أن الكلم ثلاثة ... اسم وفعل وحرف".[1]

إلا أن هناك من النحاة من يرى أن الكلم العربي أربعة أقسام وهو النحوي الأندلسي "أحمد بن صابر" الذي اعترض على القسمة الثلاثية، والقول بالقسمة الرباعية، وذلك بإضافته قسما رابعا سماه "الخالفة"".[2]

من الجلي أنه بعد استقراء كلام العرب ثبت أن الكلم العربي لا يعدو أن يكون ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف).

وقد استقر هذا التقسيم الثلاثي للكلم عند جمهور النحاة القدامى متقدمين ومتأخرين، والدليل على ذلك قول ابن مالك في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** اسم وفعل ثم حرف الكلم".[3]

ويمكن تفسير هذا التقسيم الذي استقر عند النحاة بحدهم كل نوع منها على حدة.

1- الاسم: لقد اكتفى سيبويه بالتمثيل له، فقال: "الاسم رجل وفرس وحائط".[4]

لكن النحاة الذين جاءوا من بعده اعتنوا بالحدود. واعتدوا بها في التفسير. وقد تعددت التعريفات، فمنها التعريف المنطقي، ومنها محاولة ضبطه بذكر بعض الخصائص المبنوية.

---

[1] – ابن فارس، الصاحبي، ص82.

[2] – السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت، 1400هـ/1980م، ج5، ص121.

[3] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص13.

[4] – سيبويه، الكتاب، 22/1.

يقول المبرد: " أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو رجل، وفرس، وزيد وعمرو. وما أشبه ذلك. وتعتبر الأسماء بواحدة كلما دخل عليه حرف من حروف الجر، فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم".[1] زاوج بين التمثيل وذكر بعض الخصائص الشكلية.

أما السيرافي فقال: "كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره، فهو اسم"[2].

والرضي الاستراباذي يقول في حد الاسم: " الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".

وابن مالك يقول: "بالجر والتنوين والندا وأل *** ومسند للاسم تمييز حصل.

اكتفى بذكر الخصائص الشكلية للسم تمييزه عن الفعل والحرف.

ففي باب الاسم وردت الأسماء العربية وغير العربية وأسماء الإشارة وأسماء الموصولة، والضمائر ... فالأسماء معارف.

2- الفعل: يعرفه ابن السراج بأنه "ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضي، وإما حاضر، وإما مستقبل. وقلنا (زمان) وقلنا نفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط". [3]

فالفعل مشتق من لفظ أحداث <عبارة سيبويه> الحدث والزمن.

---

[1] – المبرد، المقتضب، 141/1.

[2] – ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،

[3] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص56.

وأما أبو علي الفارسي فيقول: "وأما الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء".[1]

يلاحظ على التعريفين السابقين أن قسم الفعل مرهون بالاشتقاق من الحدث فيتضمن معنى الحدثية بالإضافة إلى اقترانه بالزمان <الزمن الصرفي>.

كما أنه يشغل وظيفة المسند، وهو ركن في الجملة.

ومن خصائص الأفعال أنها نكرات، يقول الفارسي: " المصادر في هذا الباب إذا كانت نكرة قامت مقام الأفعال، نحو: سُقياً، وما أشبهها. وإنما قامت مقامها لما كانت نكرة مثل الأفعال، والحمد، وسائر المصادر المعرفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال لأنها معرفة، فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن"[2].

أما ابن مالك فيحد الفعل بقوله:

بِنا فَعَلتَ وأتَتْ ويا اِفعَلي *** ونون أقبلن فعل ينحل".[3]

تفسر هذه الخصائص الشكلية أن الفعل عند النحاة مشتق من الحدث ومتصرف، ويدل على الأزمان، وعلى معنى في نفسه.

لذا يعرفه الرضي بأنه: " الفعل (ضرب) مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع الضرب وفي فاعله على ضاربيته بخلاف (من) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غير".[4]

---

[1] – أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد، مسائل العسكريات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، جامعة بغداد، كلية الشريعة، ط2، العراق، 1982م، ص.****

[2] – المرجع نفسه.

[3] – ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص

[4] – الرضي، شرح الكافية، ج1، ص 17.

3- الحرف: يحده سيبويه بقوله: " وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو، ثم ونون، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا".[1]

وابن السراج يقول: " الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه، كما ميز عن الاسم والفعل (...) ولا يجوز أن يكون خبرا".[2] من خلال تعريفات الحرف تبين أنه يفتقر إلى غيره (الاسم والفعل). لكن الرضي دقق في تفسيره لدلالة الحرف على هذا المعنى (في غيره)، فقال: "وقد يكون اللفظ الذي فيه الحرف معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في "هل زيد قائم؟ ". لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه. وكذا النفي في "ما قام زيد"، إذ قيام زيد منفي. فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره إما مقدم عليه كما في نحو: بصري، أو مؤخر عنه كما في الرجل ".[3]

وحاصل الكلام أنه بعد الاستقراء والتقسيم لأقسام الكلم ثبت أن التقسيم الثلاثي للكلم قد استقر عند جمهور النحاة العرب القدامى، ويؤكد هذه القسمة السيوطي بقوله: " إن الاستقراء من أئمة اللغة والنحو كأبي عمرو ابن العلاء، والخليل، وسيبويه ومن جاء بعدهم قد دل على أن كلام العرب منحصر في هذه الأنواع الثلاثة ". وقد ارتضوا هذه القسمة فلا يمكن أن يختل هذا الاستقراء، ولكن أحد النحاة المغمورين أبو جعفر أحمد ابن صابر الأندلسي يقول بالتقسيم الرباعي للكلم بإضافته قسما رابعا سماه الخالفة. وهذا لا يعني أن النحاة القدامى لم يذكروا قسم الخالفة، بل تنبهوا له وذكروه إلا أنهم وقعوا في خلاف، إذ عده البصريون ضمن قسم الأسماء، في حين أدرجه الكوفيون ضمن قسم الأفعال".

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

[2] – ينظر: ابن السراج، الأصول، ج1، ص 36.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص

فحجة البصريين في هذا، أن فعلي (نعم) و (بئس) يتصل بهما حرف الجر الباء نحو:

"ما هندٌ بنعم الفتاة ". أما الكوفيون فحجتهم في هذا إلحاق تاء التأنيث فعلي: (نعم) و(بئس) نحو: " زينب نعمت الطالبة ".[1]

[1] – ينظر: الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 1982، ج1، ص79.

المحاضرة العاشرة:

أقسام الكلم عند المحدثين

الكلم عند الباحثين العرب المحدثين:

حديثا عرف "الكلم" تقسما جديدا على يد بعض الباحثين العرب المحدثين أمثال، إبراهيم أنيس الذي اعتمد على أسس ثلاث هي:

1- المعنى

2- الصيغة

3- وظيفة اللفظ في الكلام

فأوجب مراعاتها جميعا في تحديد أقسام الكلم وتعريفها[1] ، فتوصل إلى التقسيم الرباعي الآتي:

1- الاسم: ويندرج تحته ثلاثة أنواع هي: [2]

أ)- الاسم العام نحو إنسان ، كتاب ... وتلحقه أل التعريف.

ب)- الاسم العلم نحو: زيد، هند ...

ج)- الصفة نحو: كبير، أبيض ...

2- الضمير: ويشمل هذه الأنواع:

أ)- الضمائر نحو: أنا، أنت، هو ... [3]

ب)- ألفاظ الإشارة مثل: هذا، تلك، هؤلاء ...

ج)- الموصولات مثل: الذي، التي، الذين ...

---

[1] – ينظر: إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط6، مصر، 1979م، ص281.

[2] – ينظر: إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، 282 وما بعدها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، 290 وما بعدها.

د)- العدد مثل: ثلاثة، أربعة ...

3- الفعل: يدل على الحدث والزمن، وتدخل عليه حروف مثل: قد، سوف ... [1]

4- الأداة: تشمل ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها:

أ- الحروف (الجر، والنفي، والاستفهام، والتعجب).

ب- الظروف الزمانية والمكانية (الآن، فوق ...). [2]

<u>تقسيم الكلم عند تمام حسان:</u>

إن تقسيم الكلم (الكلام) من موضوعات الدرس اللغوي والنحوي الحديث للكلام.

انتقد تمام حسان التقسيم الثلاثي للكلام العربي عند النحاة القدامى لأسباب ذكرها في كتابه " مناهج البحث واللغة"، وفي رأيه أن تقسيم النحاة لم يقم على أسس علمية ومن ثمة استنتج ما يلي: [3]

1-إن هذا التقسيم يمكن أن ينتقد في ضوء علم اللغة الحديث.

2-ينبني هذا النقد على أسس تسهم في تقسيم الكلم العربي تقسيما جديدا علميا وموضوعيا.

انتقد تمام حيان التقسيم الرباعي لإبراهيم أنيس، ثم اقترح أسسا أخرى ، لهذه القسمة وهي كالتالي: [4]

1-الشكل الإملائي المكتوب.

2-التوزيع الصرفي.

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص 293 وما بعدها.

[2] – ينظر: المرجع السابق، ص 294 .

[3] – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 196.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 196 وما بعدها.

3-الأسس السياقية

4-المعنى الأعم والمعنى الوظيفي.

5-الوظيفة الاجتماعية.

أسس تقسيم الكلام تقسيما رباعيا:

اعتمد تمام حسان على هذه الأسس في تقسيمه الكلام إلى أربعة اقسم وهي: [1]

1-الاسم. 2-الفعل . 3- الضمير . 4- الأداة . [2]

لكن فيما بعد بدا له العدول عن هذا التقسيم الرباعي إلى تقسيم آخر، وهو التقسيم السباعي. ويرى أن النحاة القدامى اعتمدوا في القسمة الثلاثية للكلم على اعتبارين هما: المبنى والمعنى . لذلك توقفوا عند حدود التقسيم الثلاثي للكلم. وهذا التقسيم لم يرتضيه تمام حسان، لا سيما لما رأى أنه من الضرورة الجمع بين المعيارين ، المبنى والمعنى معا.

ومن هذا المنطلق اعتمد الباحث تمام حسان في تقسيمه للكلم على المزاوجة بين معياري المبنى والمعنى للغة لتكاملهما. على النحو الآتي: : [3]

1- معيار المبنى: يشمل هذه العناصر، الصورة الإعرابية، والرتبة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والصيغة، والرسم الإملائي.

2- معيار المعنى: يشمل هذه العناصر، التسمية، والحدث، والزمن، التعليق، والمعنى الجملي.

---

[1] – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 203.

[2] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، المغرب، 19994م، ص90.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 90

وباستخدام هذه المباني والمعاني مجتمعة استطاع الباحث تمام حسان إيجاد تقسيما جديدا يتمثل في التقسيم السباعي للكلم العربي الذي ذكره في كتابه " اللغة العربية". وتتمثل هذه الأقسام في:

1- الاسم : ويشمل خمسة أقسام: [1]

أ- الاسم المعين: " الإعلام، والأجسام، والأعراض المختلفة".

ب- اسم الحدث: " اسم المصدر، اسم المرة، اسم الهيئة، المصدر الميمي" وجميعها يدل إما على الحديث أو عدده أو نوعه. وهذه الأسماء تدخل تحت اسم المعنى.

ت- الاسم المبهم.

2- الصفة: [2] " اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعال التفضيل".

3- الفعل: [3] يدل على الحدث وعلى الزمن (الزمن الصرفي).

4- الضمير: [4] حضور وغيبة.

5- الخالفة: [5] أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وصيغ التعجب.

6- الظرف: [6] ظرف الزمان وظرف المكان.

7- الأداة: [7] وهي نوعان أداة أصلية وأداة محولة.

وهكذا استقر التقسيم السباعي للكلم العربي عند الباحثين العرب المحدثين.

---

[1] – ينظر: تمام حسان، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90 وما بعدها.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص 98 وما بعدها.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

[4] – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 221.

[5] – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113 وما بعدها

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ص 119 وما بعدها.

[7] – ينظر: المرجع نفسه، ص 123 وما بعدها.

خاتمـــة

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل الذي نروم من خلاله تقديم تصور واضح عن علم النّحو، من حيث تقديم جملة من مفاهيمه المصطلحاتية، وقضاياه الأساسية، ومسائله المتعددة و المتنوعة، و موضوعه المتشعب والمعقد الذي يتمثل في الجملة. ويمكن تلخيص مجمل النتائج العلمية المتوصل إليها بعد هذا الجهد فيما يلي:

اصطبغ النحو العربي في نشأته الأولى بالطابع التعليمي، لكن بعد تطوره و نضجه أصبح نحوا علميا .

يتقوم النّحو العربي بالمنهج الاستقرائي للمدونة المحددة مكانيا و زمانيا، واشتراط الفصاحة، لأن المدونة تتمثل في اللسان العربي المبين الذي نزل به القرآن الكريم، و هو لا يشمل كل لهجات القبائل العربية.

الاستقراء في النحو، هو استقراء ناقص . كما أنّه يستدعي التحليل، تحليل نصوص المدونة، و تفسيرها من، من أجل استنباط الأحكام النّحوية و القواعد النحوية من النص القرآني و النص الأدبي الشعري و النثري.

القواعد النحوية، هي عمل المتكلم، لذا فهي تنتمي إلى مجال اللغة، في حين أن التقعيد هو من عمل النحوي، و مجاله الكلام.

يتسم لسان العرب بجملة من الخصائص التي تميزه من سائر الألسن الطبيعية، و من أبرزها، ظاهرة الإعراب التي تخص الكلمة المفردة داخل التركيب النحوي ، حيث تتجسد فيها الوظائف النحوية الخاصة التي تمثل أبوابا نحوية مرتبة ترتيبا وظيفيا في كل الكتب النحوية التراثية، و هي: " باب المرفوعات"، و" باب المنصوبات"، و "باب المجرورات".

يقوم تصنيف الجملة العربي على عدة معايير، و منها معيار المحل الإعرابي، بحيث يعم الإعراب الجمل أيضا لمّا تؤول الجملة إلى المفرد فتأخذ حكم المفرد في الإعراب، الإعراب المحلي، لأن الأصل في الإعراب للمفردة لا الجملة، وهو يمثل أحد أنواع الإعراب.

صنف ابن هشام في كتابه " المغني اللبيب " الجملة العربية من حيث المحل الإعرابي إلى صنفين اثنين، هما: الجمل التي لا محل لها من الإعراب، و هي الأصل، لذلك افتتح بها التصنيف الجملي، ثم أتبعه بصنف الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ينحصر صنف الجمل التي لا محل لها من الإعراب في سبعة أنواع، هي: الجملة الابتدائية أو الاستئنافية، وهي نوعان، والجملة الاعتراضية، و لها سبعة عشرة نوعا، والجملة التفسيرية، وهي تتوزع على نوعين، و هي: ترد مجردة من حروف التفسير، كما ترد مقرونة بها أشهرها (أي، و أن ..)، و لها ثمانية مواضع و جملة جواب القسم باختلاف صورها، و جملة جواب الشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء، و هي تخص جواب: (لو، و لولا، و لمّا، و كيف). و لا تقترن أيضا بإذا الفجائية: (إن) الشرطية، وجملة الصلة لاسم أو حرف ، و جملة تابعة لما لا محل له .

الصنف الآخر، الجمل التي لها محل من الإعراب، و هي سبعة أنواع تتمثل في: الجملة الواقعة خبرا (محل المرفوعات)، والجملة الوقعة حالا(محل المنصوبات)، والجملة الواقعة مفعولا (محل المنصوبات)، ولها عدة مواضع، منها: باب الحكاية، المحكية بالقول، أو الواقعة بعد القول غير محكية به، و باب المفعول لأفعال (باب ظن، و أعلم)، و جملة المضاف إليه (المجرورات)، و لها ثماني مواضع ، و جملة جواب الشرط الجازم الواقعة بعد " الفاء " أو " إذا "، و الجملة التابعة لمفرد، و لها ثلاثة أنواع : أحدها ، محل الرفع ، وثانيها، المعطوفة بالحرف، و ثالثها، المبدلة، و الجملة التابعة لجملة لها محل، وهي نوعان: أحدهما ، المعطوفة بالواو، و ثانيهما، الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد .

عرف تصنيف الكلم العربي في التراث النحوي إجماع النحاة على انحصاره في ثلاثة أنواع، هي: (الاسم، و الفعل، و الحرف) لا رابع لها. و عند العلماء العرب المحدثين استقر التصنيف على التقسيم السباعي الذي ارتضاه تمام حسان – رحمه الله – في كتابه الشهير "اللغة العربية معناها و مبناها " وهي (الاسم، و الفعل، و الصفة، و الضمير، والظرف،

والأداة، والخالفة)، إذ إنّه تقسيم علمي مقر به و مرتضى عند جمهور الباحثين العرب المحدثين .

وختاما، نرجو من الله تعالى أن يتقبل منّا هذا الجهد المتواضع بقبول حسن، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن ينتفع به كل مطلع عليه، حسبنا أنّنا اجتهدنا، فنسأله سؤال العبد المفتقر إليه، أجر الاجتهاد و أجر الإصابة بتوفيقه لنا سبحانه و تعالى أجر الإصابة.

آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين على فضله و منّه على إتمام إنجاز هذا العمل.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.**

الكتب بالعربية:

1. إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، ط6، مصر، 1979م.
2. الاستراباذي (الرضي الدين)، شرح الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، ليبيا، 1996م.
3. ابن الأنباري (أبو البركات): لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1971م.
4. الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 1982.
5. تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، (دط)، 1420هـ/2000م.

*ابن جني (أبو الفتح عثمان . ت 396هـ):

6. الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (دط)، (دت).
7. سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، القصيم ، المملكة العربية السعودية، (دط)، (دت).
8. الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، لبنان، 1404هـ/1984م.
9. ابن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة القاهرة، مصر ، (دط)، (دت).
10. حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ، الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق، عمان، ط1، الأردن، 2002.

11. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، مصر، 1418هـ/1998م.
12. خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسم عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (دط)، (دت).
13. الخذري، حاشية الخذري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط : يوسف محمد الشيخ البقاعي، الناشر، دار الفكر ، بيروت، ط1، لبنان، 2003.
14. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748 هـ)، سير إعلام النبلاء ، تحقيق: حسين أسد وآخرون، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985م.
15. الرماني (علي بن عيسى)، الحدود في النحو، تح: بتول قاسم نصر، جامعة بغداد، العراق، (دط)، (دت).
16. الزبيدي (محمد بن الحسن أبو الفضل إبراهيم الأندلسي) (379هـ)، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف، ط2، مصر، (دت).

*الزجاجي (أبو القاسم 337هـ):

17. الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، لبنان، 1399هـ/1979م.
18. الجمل ،تصحيح وشرح الأبيات: الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جون كربونيل، الجزائر، (دط).
19. الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، لبنان، 1984م.
20. ابن السراج ، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، لبنان، 1988م.

21. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية.
22. السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ/1984م.
*السيوطي (أبو بكر جلال الدين 911هـ):
23. الاقتراح في أصول النحو، تعليق: سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر ، (دط)، 1426هـ، 2006 م.
24. الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت).
25. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ط1، الكويت، 1400هـ/1980م.
26. الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (دط)، (دت).
27. الصبان (محمد بن علي 1206هـ)، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعين، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، (دط)، 2022م.
28. طه محسن، التفسير في الدرس النحوي: مستوياته وأدواته وأساليبه، كحلية اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، شبكة الألوكة/ مكتبة ألوكة، 1427هـ/2006م.
29. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، القاهرة، (دط)، مصر، 1430هـ.
30. ابن عصفور الاشبيلي، مثُل المقرب، تح: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، مصر، 1427هـ/2006م.

31. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، مصر، 2007م.

*الغزالي أبو حامد محمد(505هـ):

32. المستصفى في علم الأصول، مطبعة بولاق، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، لبنان، ج1، 1413هـ.

33. المنخول من تعليقات الأصول، تح : محمد حسن هيتو، دمشق، ط2، سوريا، (دت).

34. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: مصطفى الشويمي، المكتبة السلفية،1910م.

35. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد):

36. الإيضاح، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، لبنان، 1416هـ/1996م.

37. التكملة، تح: كاظم المرجان، دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، (دط)، 1981.

38. مسائل العسكريات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، جامعة بغداد، كلية الشريعة، ط2، العراق، 1982م

39. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ت 207 هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، (دت).

40. الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، لبنان، 1419هـ/1998م.

41. محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، مكتبة الأدب المغربي، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1421،1هـ/2001م.
42. محمد بن عبد العزيز العامريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (دط)، 2011م.
43. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط1، سورية، 1405هـ/1985م.
44. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، لبنان، 1997م.
45. ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح: محمد محي الدين وعبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (دط)، (دت).
46. ياقوت الحموي، معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، لبنان، 1414هـ/1993م.

المجلات:

47. عدنان محمد سلمان، الاستقراء في النحو العربي، مجلة المجمع العراقي، م 35، ج3.
48. محمد مصطفى الزميلي، القواعد الفقهية، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع4.

الأطروحات الجامعية:

49. إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، دكتوراه (مخطوط)، قسم النحو والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، 2000م.

50. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، 1430هـ/2009م.

المواقع الالكترونية:

51. مجمع اللغة العربية، الفرق بين القاعدة النحوية والحكم النحوي، الأمة الثقافية، مكة المكرمة، 13 أكتوبر 2020، Https://arc.alomah.net.

الفهـــرس

العنوان **الصفحة**

مقدمة.....أ-ج

المحاضرة الأولى: مقدمات نظرية..... 6

المحاضرة الثانية: النحو العربي بين الاستقراء والتفسير.....14

المحاضرة الثالثة: القاعدة النحوية: مفهومها، بناؤها، أنواعها.....19

المحاضرة الرابعة: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي عرض الظاهرة (1).....33

المحاضرة الخامسة: ظاهرة الإعراب في النّحو العربي عرض الظاهرة(2).....39

المحاضرة السادسة: الجملة مقدمات تعريفية و مصطلحية 45

المحاضرة السابعة: الجملة التي لها محل من الإعراب.....55

المحاضرة الثامنة: الجمل التي لا محل لها من الإعراب.....63

المحاضرة التاسعة: أقسام الكلم العربي في التراث.....69

المحاضرة العاشرة: أقسام الكلم عند المحدثين.....76

الخاتمة..... 81

قائمة المصادر والمراجع..... 85

الفهرس.....92